

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

المجرم المعلوماتي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

الشعبة: حقوق

تحت إشراف الأستاذ(ة):

من إعداد الطالب(ة):

أ/ باسم شهاب

عامر محمد الحبيب عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)..... عيساني رفيقة..... رئيسا

الأستاذ(ة)..... باسم شهاب..... مشرفا مقرا

الأستاذ(ة)..... برزوق حاج..... مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/06/23

المقدمة

الجريمة والمجرم مصطلحان لازما البشرية منذ وجود الإنسان، غير أنه في العصور القديمة كانت الجرائم تقليدية والمجرم يستعمل طرق وأساليب بدائية لتنفيذ جريمته، كالقتل بآلة حادة بدافع الثأر والانتقام.

وبحصول تطورات كبيرة شهدتها العالم في مختلف مجالات الحياة على مر العصور، خاصة في المجال التكنولوجي وولوج المعلوماتية التي شكلت قفزة نوعية من عالم تقليدي إلى عالم أكثر حداثة، ودخول تقنيات كانت قبل وقوعها ضربا من الخيال.

فأصبحت الجريمة اليوم ترتكب عن طريق مخترعات حديثة نسبيا ألا وهي "الحاسوب" و"الشبكة العنكبوتية" ومختلف الآليات التي صاحبتها، فظهرت لنا جرائم جديدة لم تكن موجودة في السابق سميت " بالجرائم الالكترونية "

ما أدى إلى خلق طائفة جديدة تتباين تماما عن طائفة المجرمين اللذين اعتدنا عليهم فالمجرم لم يعد ينحصر على من يوجه سلاحه أو يعتدي بالضرب على ضحيته بل تعداه إلى سلوك إجرامي من نوع آخر خلف الشاشات وليس وجها لوجه عن طريق العلوم التقنية والتكنولوجية واستغلالها مرتكب هذه الجرائم يطلق عليه اسم "المجرم المعلوماتي" .

ولا يفوتنا أن هذه التكنولوجيا كان لها تأثير إيجابي على العالم ككل من توفير الجهد والوقت والمال واختصار الحدود والمسافات عن طريق تقريب البعيد، ولكن كل ما لها من ايجابيات قابلتها سلبيات مفرطة هلكت العالم بسبب الاستعمال السيئ للشبكة المعلوماتية عن طريق التعدي على حرمة الحياة الشخصية بالدخول في خصوصيات الناس وأسرارهم باختراق الحسابات الشخصية

(فيس بوك، إيميل....الخ) والسرقه والكثير من المشاكل والجرائم التي جاء بها هذا الدخيل الجديد على المجتمع الدولي (المجرم المعلوماتي).

لقد أضحت الجرائم الالكترونية اليوم في مقدمة الجرائم العالمية وأخطرها تدرج ضمن الجرائم المستحدثة.

وهنا نتضح لنا الأهمية الكبيرة إلي يكتسيها هذا الموضوع (المجرم المعلوماتي) من خلال تسليط الضوء على سماته وسلوكاته والتصنيفات المختلفة له والغوص في دراسته من جميع النواحي والجوانب.

وتكمن أهمية الدراسة في كون أن مختلف التشريعات والنظريات المفسرة للجريمة والسلوك الإجرامي تناولت المجرم التقليدي كل حسب نظرتة الفلسفية وأحكامه الخاصة أو حسب القوانين الدولية والأعراف المتعارف عليها وبظهور مجرم جديد "المجرم المعلوماتي" إلى الساحة الإجرامية، ومع تعدد واختلاف أصنافه وأدوات ارتكابه للجريمة وأحيانا صعوبة الوصول إليه والتعرف على هويته، ظهرت معه سلوكات وأنماط مختلفة لم تكن موجودة في السابق.

هنا في هذه الدراسة سنحاول التعرف على هذا المجرم (المجرم المعلوماتي) وتسليط الضوء على خصائصه وسماته وبواعث ارتكابه للجرائم المعلوماتية والتعرف على أصنافه ؟ ولقد وجد المشرع نفسه مكبلا وغير قادر على ضبط الأمن، فقد يمس المجرم المعلوماتي بأخطر جهاز في الدولة، ما دفع إلى سن قوانين وتشريعات صارمة في هذا الصدد من بين هذه التشريعات نجد أن المشرع الجزائري قد تصدى بحزم له و بجزاءات مضاعفة يستحقها هذا المجرم.

ولقد جاء اختياري لعنوان المذكرة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية تمثلت في:

وجود ميل شخصي لدراسة جريمة من "الجرائم المستحدثة" ، ومحاولة التعرف على مجرم جديد مخالف للمجرم التقليدي والتعمق في دراسته ، عدا عما نراه اليوم من جرائم في مجال المعلوماتية حفزني لهذه الدراسة.

ومن الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر :

- موضوع حديث وغير ممل وليست له دراسات سابقة كثيرة.
- إثراء المكتبة الجزائرية بمراجع في هذا الشأن.

- الفضول للتعرف على الفرق بين المجرم العادي و المجرم المعلوماتي.

ولقد واجهت خلال دراستي لجملة من العراقيل والصعوبات تمثلت في:

- نقص المراجع والكتب المتخصصة في هذا الموضوع وجل المراجع المتوفرة تتمحور حول الجرائم الالكترونية بشكل عام .
- التوجه إلى اختصاصات أخرى، علم النفس، علم الاجتماع، مما صعب علي مهمة التعرف على بعض المصطلحات التي بدت لي مبهمة، (السيكوباتية الذهانية العصابية ...الخ)

ومن هنا نطرح الإشكالية المحورية لموضوع دراستنا وهي:

من هو المجرم المعلوماتي ؟ بماذا يتسم ؟ ما هي الأصناف المختلفة له ؟ ما هي دوافع ارتكابه للجريمة المعلوماتية ؟ وماال الفرق بينه وبين المجرم التقليدي من حيث وسائل ارتكاب الجريمة وكيفية تنفيذها وأثرها ؟

وحتى يكون لهذه الدراسة مضمونا ممنهجا ومتسلسلا سنتبع المنهجين المقارن والتحليلي خلال دراستي هذه، حيث قارنت بين المجرم العادي التقليدي والمجرم المعلوماتي من جوانب مختلفة حيث التعريف الدوافع، الوسائل...الخ.

وسنعمد في دراستنا هذه على خطة ثنائية مبنية على فصلين خصصنا الفصل الأول لدراسة شاملة وواقية للمجرم بصفة عامة وكل ما يحيط به، والفصل الثاني سنخصصه لماهية المجرم المعلوماتي.

الفصل الأول

ماهية المجرم

المبحث الأول: الجريمة و المجرم

ارتبط وجود الجريمة بوجود الإنسان منذ القدم، إذ لا يمكن تصور مجتمع خال من الجريمة، ويعد المجرم عنصرا مثيرا للجدل سواء لصفاته الذاتية أو لأسباب ارتكابه للجريمة أو بطريقة تنفيذها.

وقبل الخوض في دراسة "المجرم المعلوماتي" بصفة خاصة على اعتبار أنه عنوان المذكورة ومحور اهتمامنا كان لزاما علينا التطرق إلى دراسة المجرم من الناحية الاجتماعية النفسية والتعرف على كل ما يحيط به عن قرب .

كما أن مختلف العلوم وحتى الشريعة الإسلامية والقانون أولت اهتماما بالغا لدراسة المجرم فكل يفسر سلوك المجرم من منظوره الخاص، ويرد دوافعها إلى أسباب معينة ولكن مما لا شك فيه أن الجميع دون استثناء ينبذ الجريمة ويعتبرها خطر يهدد أمن المجتمع واستقراره

وعلى هذا سنقوم بدراسة شاملة للجريمة وكل ما يحيط بالمجرم من جميع الجوانب، لذلك ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وكل مطلب إلى فروع.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة و المجرم

تتمثل الجريمة عموماً في سلوك إرادي يجرمه القانون، ويقرر لفاعله عقوبة ولكن الجريمة لا تكون مستوجبة للعقاب إلا إذا توفرت أركانها، ثم إن الحديث عن الجريمة بصفة عامة لا يعني أن كل الجرائم سواسية بل العكس هو الصحيح فرغم أن كل جريمة تخضع لقواعد عامة لا تختلف من واحدة إلى أخرى، والجرائم في الواقع كثيرة ومتنوعة ويعتبر موضوع الجريمة والمجرم من أهم المواضيع التي شغلت الفقهاء والتشريعات فتعددت التعاريف لهما، فاهتموا بدراسة الجريمة والمجرم من كل الجوانب وفي مختلف العلوم (علم الإجرام، علم النفس، علم الاجتماع.....الخ)، وسنحاول تعريف الجريمة من عدة جوانب. ولقد قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث تعرضنا في الفرع الأول منه إلى مفهوم الجريمة بصفة عامة، بينما خصصنا الفرع الثاني لمفهوم المجرم في مختلف العلوم وكذلك في القانون.

الفرع الأول: مفهوم الجريمة

لم يقع اتفاق على تعريف واحد للجريمة، فكل باحث ينطلق في تعريفها من منطق بحثه وصميم تخصصه فتعريف علماء الإجرام لها يختلف عن تعريف علماء الأخلاق يختلف عن تعريف علماء الاجتماع، وكل التعاريف تختلف عن تعريفها القانوني علماء الإجرام يعرفون الجريمة على أنها حقيقة واقعية وإشباع لغريزة علماء الإنسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات¹.

¹ - منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار العلوم للنشر والتوزيع، (د س ط)، ص 84، 85.

وعلماء الاجتماع اتفق غالبيتهم على تعريف الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني رغم أنها تتناقض مع الحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية للمجتمع وتمثل خطرا عليه.

وذهب "دور كايم" إلى أكثر من ذلك حيث أضاف أنها ضرورية ومفيدة لسلامة المجتمع لارتباطها بالمقومات الأساسية للحياة الاجتماعية، وأنها جزء من كل مجتمع سليم كما اعتبر "دوركايم" الجريمة في البداية كل عمل معاقب عليه.

ثم أشار بعد ذلك إلى أن ما يجعل من هذا الفعل جريمة معاقبا عليها هو ردة الفعل الاجتماعية عليه وليس الفعل نفسه، لأن من يعطي هذه الصفة (الجريمة) هو التعريف الذي يصوغه الضمير الاجتماعي وليست الخصائص الداخلية لفعل ما.¹

أما "بونجر" (W. Bonger) فيعرف الجريمة بأنها فعل يقترب داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية ويضر بمصلحة الجميع أو بمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقي .

ومن خلال تعريف بونجر نلاحظ أنه يربط الضرر بمصالح الفئة الحاكمة المسيطرة أكثر من أي فئة أخرى².

أما علماء النفس عرفوا الجريمة من وجهة نظرهم أنها تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجا اجتماعيا، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع.

أما رائد علم النفس "سيغموند فرويد" فإنه يفسر الطاقة المكبوتة بطاقة الغريزة الجنسية بمعنى آخر إنه يفسر أن عدم إشباع الغريزة الجنسية للفرد يؤدي إلى السلوك المنحرف .

¹ - أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن النويجري، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، الرياض، ط 2011، ص 07.

² - المرجع نفسه، ص 07.

إن المفهوم النفسي للجريمة يركز على أنها سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية هي أعراض الكبت والاضطراب الداخلي فأشباع الاحتياجات يدفع الفاعل نحو هذا السلوك.¹

والجريمة في علم النفس الجنائي هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل صفة الرسمية، أو هي السلوك الذي تجرمه الدولة بما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه.²

والجريمة بالمعنى النفسي الأدق تمثل انتهاكا خطيرا يتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وقيم وأعراف.³

أولا : الجريمة في الفقه الإسلامي

الجريمة في الاصطلاح الشرعي لها معنيان، معنى عام ومعنى خاص، أما المعنى العام فهي فعل ما نهى الله عنه وترك ما أمر به، فالمعنى العام يتسع ليشمل كل ما هو مخالف لأوامر الله تعالى ونواهيه، سواء رتب الله على المخالف عقوبة دنيوية أو أخروية.

لذا يعبر عن هذا المعنى بعض أهل العلم بقولهم: بأنها إتيان فعل محرم معاقب عليه

أو ترك فعل واجب معاقب على تركه.⁴

¹ -أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، دراسة تحليلية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط 1، 1426هـ -2005م، ص 45، 46.

² -محمد شحاتة ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للنشر و الطباعة والتوزيع، القاهرة، تاريخ النشر 2004، د ط، ص 43.

³ -أمين جابرال شديقات، منصور عبد الرحمن الرشيدى، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني، مجلة العلوم القانونية، مجلد 43، ملحق 5، 2016، ص 2214.

⁴ -خالد رمزي سالم كريم البزايعة، جرائم الحرب في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2005، ص 09.

ثانيا : الجريمة في القانون

كل انحراف عن المعايير الجمعية التي تتصف بقدر هائل من الجبرية والنوعية والكلية ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تكون جريمة إلا إذا توافرت فيها القيمة التي تقدرها الجماعة وتحتترمها، وانعزال حضاري أو ثقافي داخل طائفة من طوائف تلك الجماعة فلا تعود تقدر تلك القيمة ولا تصبح مهمة لهم، واتجاه عدائي والضغط من جانب أولئك اللذين يقدرون تلك القيمة الجمعية، ضد اللذين لا يقدرونها .

ويشكل بيان المراد بالجريمة حجر الزاوية في دراسة القانون الجنائي، والجريمة *infraction* ظاهرة قانونية بسيطة ومعقدة في ذات الوقت، وحرية المشرع في التحكم في بناء الجريمة هو ما يجعلها تأخذ صورا وأشكالا متنوعة ومتدرجة ومتشابكة، لا بل أن الجريمة تتأثر بعوامل متعددة من اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية ومناخية ومكانية و زمانية أي أن هناك ظروفًا معقدة تنتج نمطا من السلوك يتقاطع مع القيم والمصالح السائدة فتبرر الحاجة لتجريم السلوك المنحرف والعقاب عليه، ومن أهمية الجريمة أن تجدها هي سبب النص القانوني رغم أسبقية الأخير لها، والجريمة سر وجود الجزاء الذي يحدده المشرع في ذات النص أو في نص آخر¹.

ثالثا : الجريمة في التشريع الجزائري

لم يعرف المشرع الجزائري الجريمة، قد أدرك حقيقة أهمية التغاضي عن تعريف الجريمة فكل جريمة تعرف في موضعها، والتنوع في الجرائم لا يدع مجالاً لجمعها تحت تعريف واحد، كما أن مرور الزمن قد يجعل من التعريف متخلف عن الواقع المعاش بسبب التطور المتسارع للأساليب الإجرامية ولأنماط التفكير الإنساني.

¹ - باسم شهاب، مبادئ القسم العام لقانون العقوبات، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2007، ص 04-03.

وعرف القضاء من جهة الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع عن فعل يعاقب عليه القانون جزائياً سواء كان هذا الفعل أو الامتناع عن الفعل يكون مخالفة أو جنحة أو جناية.¹

الفرع الثاني:المجرم في العلوم المختلفة

أولاً : المجرم في علم الاجتماع

أطلق علم الاجتماع تسمية "المنحرف" على المجرم وهو كل شخص يمتلك سلوكاً يمتثل للتوقعات الاجتماعية وعندما يصف عالم الاجتماع نوعاً من السلوك على أنه انحرافي فهو لا يدين هذا السلوك أو يرى أنه سيء أو مؤذ وهو في ذلك يخالف التصور الشائع ويمكن أن يكون الانحراف من وجهة نظر معينة أكثر نماذج السلوك دفاعية من الناحية الأخلاقية، فقد يكون انحراف شخص معين بمثابة انتهاك لتوقعات اجتماعية تعتبر في الواقع غير عادلة أو غير ملائمة في هذا الصدد يشير بعض علماء الاجتماع إلى أن مهمة عالم الاجتماع لا تكمن في استحسان السلوك الإجرامي الإنساني أو إدانته، وإنما في تفهم الأساس الذي من خلاله يستهجن الناس سلوك بعضهم البعض وأسباب هذا النوع من السلوك.²

ويعرف أيضاً بأنه ذلك الشخص الذي أتى بسلوك يجرمه المجتمع ويؤدي إلى انتفاء صفة المجرم عن بعض الأشخاص اللذين يرتكبون أفعالاً يجرمها القانون ولا يعتبرها المجتمع كذلك.

كما أن صفة المجرم تثبت في حق من ارتكب فعلاً يعتبره المجتمع جريمة، ولو كان القانون لا ينص على تجريمه، فالمجرم قبل أن يكون شخصاً خاضعاً لقواعد المسؤولية في

¹ - باسم شهاب، مرجع السابق، ص 05.

² - المرجع نفسه، ص 05.

قانون العقوبات هو إنسان خارج عن قواعد الضبط الاجتماعي بما يأتي به من سلوك إجرامي، وهو الشخص الذي يرتكب فعلا يثير استهجان المجتمع¹.

وقد صنف "دنهام Dunham" المجرم إلى فئتين هما :

الفئة الأولى: المجرم الاجتماعي Social criminal شخص يدعم سلوكه الإجرامي وسطه الثقافي ويفرض عليه، وهو يصل عن طريق مهارته وجرأته في ممارسة نشاطه الإجرامي إلى تقدير جماعته، ومن هؤلاء المجرمين الاجتماعيين، نجد المجرم المحترف الذي يجد في طلب الجريمة عمداً، وعن اختيار باعتبارها مهنة يشارك فيها مع الآخرين مستخدماً وسائل غير مشروعة للوصول إلى مطالب مقبولة في المجتمع.

الفئة الثانية: المجرم الفردي Individual criminal وهو شخص لا يدعم ولا يؤيد وسطه الثقافي أفعاله الإجرامية، كما أنه لا يصل من وراء ارتكابه إلى مكانة في جماعته أو يجعل منها على تقديره، ولا تعد الجريمة بالنسبة لهذا المجرم مهنة أو حرفة، وهو عندما يرتكبها يكون مدفوعاً إلى ذلك بغايات وأهداف شخصية².

إن المجرم من المنظور الاجتماعي هو الشخص الذي لا يلتزم ولا يخضع لقانون الدولة ويحاول انتهاكه وهو الذي يعتبر نفسه مجرماً ويعتبره المجتمع مجرماً كذلك³.

¹- عبد الكريم نصار، أساسيات علم الإجرام والعقاب - دراسة تحليلية اجتماعية في علم الإجرام، جامعة جبهان الخاصة العراق، ط2000، 1، ص 41.

²- المرجع نفسه، ص 41.

³- حيزية حسناوي، مذكرة ماجستير، أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، تحليل مضمون جريدة النهار، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011ص36.

ثانيا : المجرم في علم النفس

يقصد بالمجرم في علم النفس عدم مسايرة الشخص أو مجاراته للمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، أو هو الابتعاد والاختلاف عن خط معين أو معيار محكى¹.
والمجرمون بالمنظور النفسي هم الأشخاص اللذين يعانون من اضطرابات انحرافات في الشخصية، وهي ناجمة عن الارتقاء والنمو والانفصال الأسري والعلاقات الغير مرضية بين (الهو والأنا العليا) وهي الأسباب الرئيسية لسلوكهم الإجرامي هذا.

أيضا المجرم في علم النفس هو من يعاني قصورا في التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية وبين مقتضيات البيئة الخارجية التي يعيش فيها².

كما عرف علم النفس الجنائي المجرم عن بالأفراد الفاشلين اللذين فشلوا في توافقهم مع أنفسهم وفشلوا مع بقية أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه بسبب عوامل عدة كالأضطراب الانفعالي والأضطراب الاجتماعي وما يصاحبهما من قلق وحرمان نفسي....الخ.³
ويهتم علماء النفس الجنائي بالفحص النفسي للمجرم من عدة جوانب الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية، حيث يتم فحص قدراته وأسلوب تفكيره وتصوره للأشياء ومدى نكائه، كما تدرس عنده جوانب التفكير والشعور والإرادة ، وكذلك قدرته على الانتباه والتذكر، فقد ذكر بهنام أنه لوحظ لدى المجرمين وعي بذواتهم وأحوالهم الشخصية دون أحوال العالم المحيط فالإحساسات التي يكونها العالم المحيط في نفوس المجرمين تقل في متوسطها عن تلك التي يولدها في نفوس الأشخاص العاديين، إذ لا تتلقى ذات المجرم من تلك الإحساسات إلا ما يتصل بحاجاته الغريزية الشخصية دون الانتباه إلى ما يتعلق بالآخرين.

¹ - محمد شحاتة ربيع، علم النفس الجنائي، مرجع ذكره، ص 45

² <http://sciences.judisues.ahlamontada.net/2087-tpoic>.

³ - عبد الكريم نصار، أساسيات في علم الإجرام والعقاب، مرجع سابق، ص 68.

وقد يعاني المجرم من التوهم، فيعتقد بوجود أشياء في العالم الخارجي المحيط به لا وجود لها في الواقع، وقد تأخذ الهالوس التي يعاني منها المجرم شكل هالوس بصرية أو سمعية أو ذوقية أو لمسية أو شمعية¹.

ويتحدد المفهوم العام للمجرم في علم النفس الجنائي من وجهة نظر الدكتور حسن صالح الداھري، وهو أستاذ الإرشاد النفسي والصحة النفسية، أنه ذلك الشخص الذي خالف مبادئ سلوكية معينة، اعتبرها المجتمع الذي يعيش فيه مضرّة به وبالفرد، وعاقب عليها بجزاء حدّدته قوانين ذلك المجتمع .

أو هو الشخص الذي ينتهك القوانين والقواعد في المجتمع مما يترتب على ذلك عقوبات حدّدتها قوانين ذلك المجتمع.²

ثالثاً : المجرم في القانون

إن تحديد مفهوم المجرم يكتنفه بعض الصعوبات فمن ناحية، يعرف الفقه التقليدي المجرم بأنه ذلك الشخص الذي يرتكب جريمة مما نص عليه في قانون العقوبات وهذا يعني أن الشخص يجب أن يثبت ارتكابه للجريمة من خلال محاكمته قانوناً، ويتميز هذا التعريف بأنه يسهل من خلاله التعرف على المجرم، ومع ذلك فقد وجه لهذا التعريف عدة انتقادات من ناحية أخرى، يعرف التشريع الحديث عدداً هائلاً من النصوص الجنائية التي لا يعرف بوجودها الكثيرين، ومن هذه النصوص ما يهدف إلى تنظيم إداري لبعض أوجه الحياة في المجتمع، فمخالفة هذه القواعد لا تسعف في إضفاء صفة المجرم على من يخالفها، وفي مقابل ذلك يفلت البعض من الوقوع تحت قبضة القانون رغم مخالفتهم له وذلك لما يتمتعون به من مهارة شخصية، فليس من الملائم استبعاد هؤلاء من دائرة الدراسات الإجرامية نظراً

¹ أحمد محمد الزعبي، أسس علم النفس الجنائي، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 2013، 1، الأردن ص 75.

² صالح حسن الداھري، أساسيات علم النفس الجنائي ونظرياته، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، عمان، ص 49.

لما يتمتعون به من عقلية إجرامية واضحة وقد أدت هذه الانتقادات إلى نشأة اتجاه حديث يبحث عن تعريف جديد للمجرم يتلاءم مع طبيعة الدراسات الإجرامية¹.

ويرى هذا الاتجاه أن هناك أنواع من السلوك تعتبر ذات طبيعة إجرامية في حقيقتها بصرف النظر عما إذا كان المشرع قد خلع عليها هذا الوصف الإجرامي أو لا.

وأهم ما يميز المجرم وفقا لهذا المفهوم الحديث أنه يتمتع بعقلية لا اجتماعية أي عقلية غير قادرة على التكيف اجتماعيا، ويترتب على ذلك أن الإجمام من الناحية القانونية لا يمثل إلا دليلا يستدل من خلاله على وجود العقلية الاجتماعية، ومع ذلك فإن هذا المدلول الحديث للمجرم يصطدم مع مبدأ الشرعية والاحترام الواجب للحريات الفردية لأنه من الصعب تدخل المشرع في الحالات التي تنذر بالإجمام نتيجة تمتع الشخص بعقلية لا اجتماعية تقره من احتمال ارتكاب جريمة ما².

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي

في محاولة لتفسير وتحليل سلوك المجرم ظهرت العديد من النظريات التي قامت بإعطاء توضيحات و تفسيرات للدوافع التي تكون وراء نهج المجرم أسلوبا معيناً يكون هذا السلوك عدائياً نظراً للضرر الذي يلحقه بالمجتمع، فهناك مدارس تقليدية فسرت السلوك من وجهة نظرها وما كان شائعاً آنذاك، ثم ظهرت على الساحة المدرسة الحديثة التي واكبت حسب رأيها تطورات المجتمع وما يدور حول المجرم من عوامل تؤثر لا محالة على سلوكياته إما سلباً أو إيجاباً، من خلال الفروع التالية حولنا تخصيص كل فرع لدراسة نظرية معينة بتقسيم المطلب إلى فرعين يضم الفرع الأول النظريات العقلية بما فيها البيولوجية والنفسية، بينما خصصنا الفرع الثاني للنظرية الاجتماعية والتي بدورها تضم باقي النظريات.

¹ عبد الكريم نصار، أساسيات في علم الإجرام و العقاب، المرجع السابق، ص 37، 38.

² المرجع نفسه، ص 38.

الفرع الأول: النظريات العقلية المفسرة للسلوك الإجرامي

أولا : النظرية النفسية

يعتقد أصحاب النظرية النفسية وعلى رأسهم العالم النمساوي الشهير "سيغموند فرويد" أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة أو تكوين الجسم، بل تتأثر إلى حد كبير بالعوامل التي تتكون خلال مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة العلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين أفراد الأسرة، إذ تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد،¹ أو تتغرز جذورها في حياته العاطفية، وتصبح دافعا لا شعوريا لسلوكه وتصرفاته، فإذا كانت مثلا حياة الطفل العائلية قاسية ومليئة بالمنغصات، فإن ذلك قد ينعكس على حياته المستقبلية، مؤديا إلى انحرافه وارتكابه للجريمة، فالجريمة هي تعبير عن طاقة غريزية لم تجد لها مخرجا اجتماعيا، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع.²

ويرى العلامة "أدلر" صاحب مذهب التحليل النفسي أن شعور الإنسان بالنقص هو المصدر الأول لكل نشاط إنساني وأن غاية كل إنسان هي السيطرة والتفوق والجريمة في نظر "أدلر" شأنها شأن المرض النفسي والشذوذ الجنسي تأتي نتيجة الصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق وبين الشعور الاجتماعي.

وقد اهتم بعض علماء النفس بنظرية "النمو الأخلاقي" ومن بينهم "جون بياجيه" الذي وجد أن أخلاقيات الطفل واتجاهاتها نحو القواعد تبدأ خلال التنشئة الأسرية بمفهوم مطلق (Moral absolutism) يضعف على مر السنين نتيجة تفاعل الطفل مع العالم الخارجي المعقد حيث يزداد تحكم الوضع الاجتماعي في مفهوم تلك الأخلاقيات .

¹ عبد الكريم نصار، أساسيات في علم الإجرام و العقاب، مرجع السابق، ص 38.

² فاروق عبد الرحمن مراد، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض، 1987، د س ط، ص 20، 21.

وقد حدد "سيزار لمبروزو" (Sezar Lombros) مجموعة من السمات تميز الشخص

المنحرف بالميلاد على حد اعتقاده، وتتمثل هذه السمات فيما يلي :

أ - اختلاف الرأس حجما وشكلا عن النمط الشائع في بيئة المجرم

ب - خلل نصفي الوجه والفك والعينين والتواء الأنف أو نحو ذلك.

ج - امتلاء الشفتين والوجنتين وضخامتهما وبروزهما.

د - خلل في شكل الذقن

هـ - طول زائد للذراعين¹

كما أجرى الباحث الأمريكي " هوتون Hoton" دراسة على عدد كبير من نزلاء السجون والإصلاحات واستكمال دراسة على مجموعة من غير المجرمين، وقد تبين له من خلالها أن المجرمين يتميزون بصفات موروثية معينة لا تظهر عند الأسوياء وعنده الصفات تبدو واضحة في مقاييس الأعضاء بشكل العينين والأذنين والقم والجبهة .

كما استنتج "هوتون" أن من خلال دراسته أن الصفات التي لاحظها باختلاف أنواع الجرائم المرتكبة، فالذين يرتكبون جرائم القتل يختلفون في أوصافهم الجسدية عن اللذين يرتكبون جرائم الأموال وهؤلاء يختلفون عن يرتكبون جرائم جنسية وهكذا... الخ، فالقاتل أقرب ما يكون إلى القصر والنحافة ومرتكب الجرائم الجنسية أقرب ما يكون إلى الشكل القصير الغليظ.²

وقدم "أيزنك Eysenck" تفسيره للسلوك الإجرامي في إطار نظريته العامة للشخصية الإنسانية والتي يفترض فيها أنه يمكن وصف الشخصية الإنسانية في ضوء ثلاث أبعاد

¹ فاروق عبد الرحمن مراد، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، مرجع السابق، ص 26.

² نجيب بواليمان، الجريمة والعقاب والمسألة السوسولوجية، دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، دفعة 2008، 2007، ص 61 .

أساسية مسئولة عن قدر كبير من التباين في السلوك الإجرامي وهي: الانبساط، الانطواء العصابية، الاتزان الوجداني، الذهانية، الواقعية، بالإضافة إلى بعض الذكاء الذي يمثل المكون الاجتماعي للشخصية¹.

وأوضح "أيزنك" أن بعدي الانبساط، الانطواء والعصابية، الاتزان الوجداني هما أكثر أبعاد الشخصية استقرارا عمليا وقابليا لإعادة الإنتاج لدى عينات متباينة الخصال وثقافات مختلفة وافترض "أيزنك" وجود أساس فيزيولوجي لكل بعد من هذين البعدين الأساسيين وأن هناك استعدادا وراثيا يتفاعل مع العوامل البيئية في تحديد وبلورة الفروق الفردية بين الأفراد على كل بعد منها ،وبذل "أيزنك" وزملاؤه جهودا كبيرة لتحديد الوزن النسبي لأثار الوراثة والبيئة على كل من الانبساط والعصابية، وذلك من خلال الدراسات المكثفة التي أجروها على التوائم الصنوية وغير الصنوية وانتهوا خلالها إلى أن الاستعداد الوراثي للعصابية أكبر نسبيا من الانبساط، وافترض "أيزنك" كذلك أن هذه الأبعاد مستقلة عن بعضها البعض بمعنى أن وضع الفرد على بعد الانبساط لا يحدد وصفه على بعد العصابية أو بعد الذهانية والعكس صحيح.²

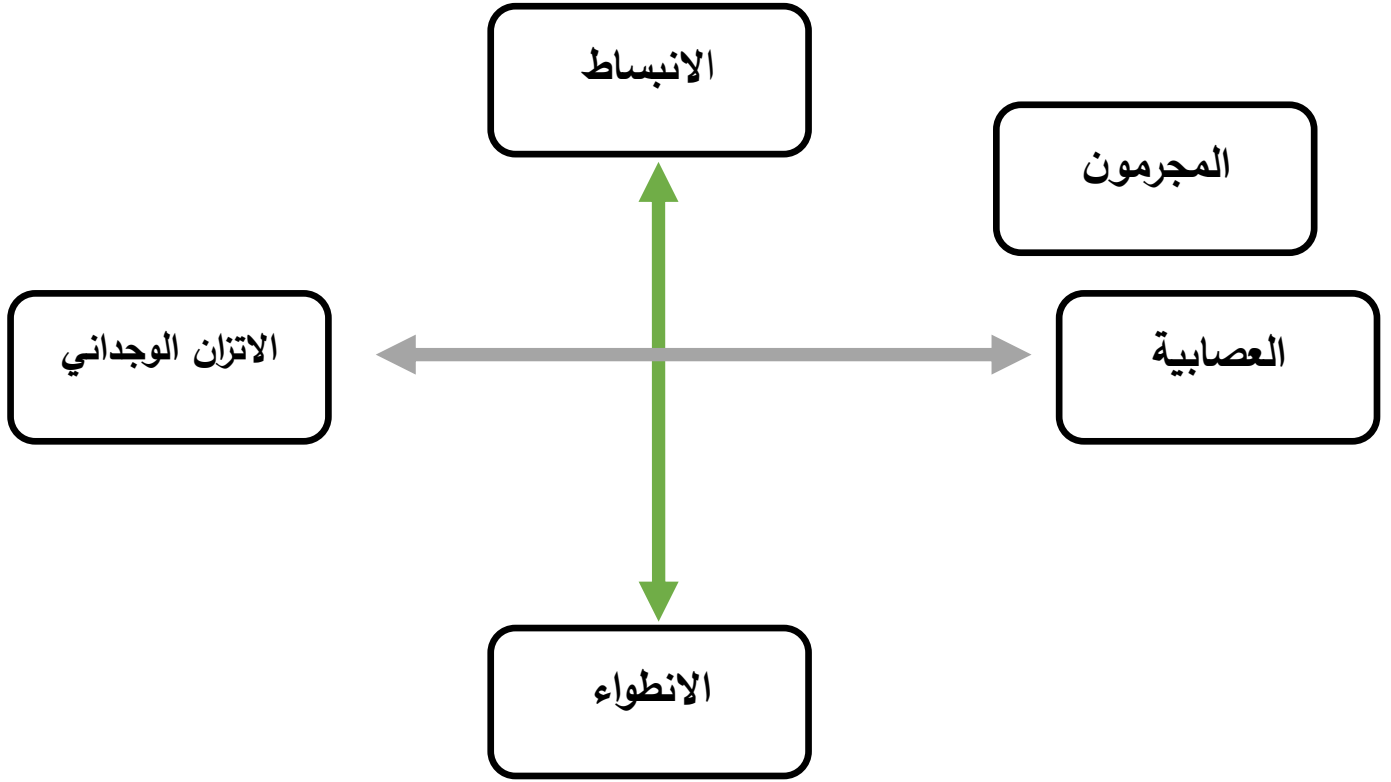
فدرجة الفرد على بعد العصابية أو الذهانية لا تحدد وضعه على بعد الانبساط ومعنى ذلك أنه من الضروري تقدير درجة كل فرد على كل من هذه الأبعاد الثلاثة بصورة مستقلة بالمقياس الخاص بكل منها وهو ما يوضحه الشكل التالي: العلاقة بين الانبساط والعصابية

3.

¹نجيب بواليمان، المرجع نفسه، ص 62.

² محمد ربيع شحاتة وآخرون، علم النفس الجنائي، مرجع السابق، ص 120، 121.

³ محمد شحاتة ربيع و آخرون، علم النفس الجنائي، مرجع سابق، ص 122.



يوضح الشكل رقم(01):الاستقلال بين بعدي الانقباض و العصابية ومكان المجرمين على البعدين.

وطبقا لهذا الشكل يرى "أيزنك" أن المجرمين أو السيكوباتيين¹ اقرب إلى أن يكونوا مرتفعي الانقباض ومرتفعي العصابية في الوقت نفسه، ويتسم هؤلاء الأشخاص بضعف قدرتهم على تكوين الارتباطات الشرطية وسهولة حدوث الكف لديهم .

وفي إطار طرح الاتجاهات التي ركزت على الجانب النفسي كبدائية أو كعامل رئيسي يقف وراء الجانب النفسي كمسبب للظاهرة الإجرامية نجد أنفسنا أمام وجهة النظر الفرويدية التي جمعت بين :

- الغريزة وما يصاحبها من مشاعر وأحاسيس ويمثله "الهو"
- الإدراك الاجتماعي المتمثل في "الأنا" وقوتها في قيادة الغريزة

¹السيكوباتيين هم: الأشخاص الذين يعانون اضطرابات شخصية و لحد الآن لم يتفق علماء النفس والطب العقلي على تعريف محدد ودقيق يحدد وضع هذا النوع من المجرمين وسماهم بين الاضطرابات الذهانية أو العصابية، لهذا غالبا ما تصنف السيكوباتية كمرض أو اضطراب في الشخصية قائم بذاته، ينظر في هذا الشأن: محمد حسن غانم علم النفس والجريمة ، ط 01 2008،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة ،ص 85 و ما بعدها.

• الضمير أو المثل العليا والبحث عن الكمال "الأنا الأعلى"

والجريمة بوصفها تصدر عن شخص مضطرب ترتبط عند "فرويد":

-الكبت وعدم إشباع الحاجيات

-وبالتالي النكوص إلى مراحل سابقة كانت تحقق الإشباع

-وعليه يتم التثبيت الإدراكي (شعوريا ولا شعوريا) على هذه المراحل التي كانت تحقق الإشباع.

-أهم ما يميز شخصية المجرم واضطرابه أن "الأنا" لديه فاشلة لم تستطع التوفيق بين الغريزة والضمير¹.

ثانيا : النظرية البيولوجية

نادى أرسطو فيما قبل الميلاد بإمكان التعرف على كثير من أخلاق الفرد بدراسة سماته الجسمية وخاصة تلك التي تميزه عن غيره من بني البشر، وقد امتدت هذه النظرة إلى علماء الغرب الذين حذو أرسطو فيما عرف بالكهانة والفراسة والعراقة، وفيما بين عامي 1741 م و 1828 م، حاول البعض تطبيق أصول الفراسة على طائفة من المجرمين ذاهبين إلى أن الجريمة ضعف خلقي يعود إلى خلل في النمو الطبيعي لأجزاء المخ والدماغ، كما شبه بعضهم البعض بين الجريمة والجنون، بحيث يرجع الإجرام في حالات كثيرة إلى عوامل فردية أو بيولوجية.

إن أنصار النظريات البيولوجية في تفسير السلوك الانحرافي والجناح يرون في العامل البيولوجي بعدا أساسيا وعنصرا حاسما في تشكيل الشخصية وتحديد السلوك بحيث التكوين الجسماني أو العامل الوراثي أساسيا لهذا التفسير وقد ساد هذا الاتجاه بين أتباع المدرسة الايطالية التي أسسها لم بوزو ، فكان هذا المفكر يعتبر الانحراف نتيجة لتشوهات دماغية

¹ غريب محمد سيد أحمد، سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص 25.

وعصبية تخل بالعلاقة بين وظائف الإرادة والقيم الخلقية في الدماغ أو بين مراكز الغرائز العدوانية ، ويؤدي تغلب مراكز الغرائز على السلوك إلى إضعاف وظائف الضبط وتحرير النزاعات العدوانية من أثارها¹.

وبهذا فإن الجانح بسبب العوامل الوراثية والخلقية يرتكب الانحرافات السلوكية لصفات كامنة فيه، وقد انتقلت إليه منذ ولادته ، أضف إلى ذلك الضعف العقلي الموروث يصبح مسئولاً عن الجانح حيث لا يقدر المصاب به نتائج سلوكه وعواقبه .

الفرع الثاني: النظرية الاجتماعية:

1 - النظرية الاجتماعية

يعد الجانب الاجتماعي للشخصية من الجوانب الهامة في تفسير الظاهرة الإجرامية وخاصة إذا كان هناك انقسام حاد بين وجهة النظر الوراثية والبيئية في تفسير السلوك الإجرامي².

وهناك مجموعة من النظريات التي تفسر السلوك الإجرامي في ضوء العوامل الاجتماعية

وسنعرض أهم النظريات في هذا المجال:

أولاً : نظرية التفكك الاجتماعي:

يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي "تورستن سيلين" Torensten selen رائد هذه النظرية وصاحبها فقد استوحى "سيلين" من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها

¹ غريب سيد أحمد، سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص 25.

² المرجع نفسه، ص 26.

بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضاً في حجم الظواهر الإجرامية قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة الإجرامية انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية، هذه العلة أرجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي¹.

ومنه يتبين لنا أن هذه النظرية تتميز بكونها متشابهة إلى حد كبير جداً بين المجتمعين الحضاري والريفي من حيث حرصها على المحافظة والتشبث بالروابط والمقومات الأسرية والاجتماعية كما تدعو في ذات الوقت إلى ضرورة رعاية الطفل رعاية كافية بخرجه سلباً من المجتمع عن طريق تنشئته على قيم وضوابط أخلاقية يراها عادات في مجتمعه فتكبر فيه، وهذه النظرية تماشت بما يجعلها مقبولة ومنطقية عند الكثير من علماء الإجرام حيث يتفق بعضهم مع منطلق هذه النظرية بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معان سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق وسوي².

ثانياً : نظرية تصارع الثقافات

تتم نظرية تصارع الثقافات بتعارض وتضارب ثقافات ومبادئ وقيم تسود في جماعات أخرى.

ويتخذ هذا التصارع أحد المظهرين :

أ - تصارع خارجي:

وهو التعارض بين ثقافات مجتمعين حضاريين مختلفين، ويرى بعض العلماء أن أسباب هذا الصراع الخارجي ثلاثة وهي:

¹ غريب سيد أحمد ، سامية محمد جابر، مرجع السابق، ص 26.

² يحي خير الله عودة، دراسة في الأنثروبولوجيا الجنائية ، مجلة الآداب، العدد 107 ، د ب ، د س ن، ص 378

الاستعمار: هو ظاهرة تهدف إلى سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة وبسط نفوذها من أجل

استغلال خيراتها في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

الهجرة: هي الانتقال من مكان لأخر بقصد الاستيطان و الإقامة.

الاتصال في مناطق الحدود : عملية تفاعل بين طرفين خلال رسالة أو فكرة أو خبرة عبر

قنوات اتصالية تتناسب مع مضمون الرسالة .

ب - تصارع داخلي :

ويحصل التصارع الداخلي تعارض الثقافات والأفكار السائدة لدى مجموعات داخلية في

مجتمع حضاري واحد كالتصارع بين جماعة الأسرة وجماعة النادي وجماعة العمل، وربما

يكون سلوك إحدى الجماعات غير مشروع فينساق الفرد من الجماعات الأخرى إليه ليرضي

هذه الجماعة.¹

ثالثا: نظرية العوامل الاقتصادية :

هناك من العلماء من اتجه إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين

الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، ترى هذه النظرية وكذلك نظريات

العلماء الأخلاقية بأن أفعال الأفراد وسلوكهم في كل عصر تبين خصائص النظام

الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية لذلك العصر .

لقد تبني كارل ماركس وأصحابه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح مذهبهم

المناهض للرأسمالية الغربية التي رأو فيها تجسيد الطبقة بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة

المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي

النظرية الاشتراكية .

¹ محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي، دار الثقافة للتصميم والإنتاج

ووفقا لهذا المفهوم فإن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة¹ في حياة المجتمع وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الرأسمالي، بل إنها ثمرة من ثمراته فتركيبة هذا النظام وطبيعة العلاقة السائدة فيه تقضي حتما إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فإن مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماما، وأن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وإنما يدل على تفشي أمراض معينة في أفرادها².

المبحث الثاني: أصناف المجرمين ودوافع ارتكاب الجريمة

بعد التعرف على النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، والتي بدورها أعطت تفسيرات مختلفة للسلوك الإجرامي الذي يسلكه المجرم العادي، والذي يصنف إلى تصنيفات مختلفة حسب طبيعته وشخصيته وحتى ميولاته والدافع لارتكابه الجريمة، على عكس المجرم المعلوماتي الذي يتمتع بقدرات فائقة و مهارات عالية وأسلوب مختلف تماما عن ما يسلكه المجرم العادي، وقد خصصنا لدراسة المجرم المعلوماتي فصلا كاملا سنتطرق إليه لاحقا ونبقى في موضوع دراستنا هذا والذي هو تصنيفات المجرم .

بالإضافة إلى اختلاف الدوافع التي أدت به لارتكاب جريمة قد يحسبها سلوكا عاديا لكنها تؤثر على المجتمع بحيث تهدد أمنه وتمس حدوده وعاداته .

لقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث تضمن المطلب الأول للتصنيفات المختلفة للمجرمين، بينما خصصنا (المطلب الثاني) للتعرف على دوافع المؤدية لنهج السلوك الإجرامي.

¹ السلوك الشاذ هو: ذلك السلوك الذي يواجه الموقف بما يقتضيه ذلك الموقف في حدود ما يغلب على سلوك الناس اتجاه نفس الموقف.

² يحي خير الله عودة، دراسة في الأنثروبولوجيا الجنائي، المرجع السابق، ص 398، 399.

المطلب الأول: تصنيفات المجرمين

عند الحديث عن تصنيفات مجرم لا بد من الإشارة أننا أمام مجرم واحد غير أن تسمياته تختلف حسب ما يتوافر فيه من شروط تجعله يدخل ضمن صنف معين فالذي يولد على سلوك شاذ هو بالفطرة مجرماً، والذي يكتسب الإجرام من خلال تعوده على ارتكاب الجرائم مع إحساسه الذنب غير أنه سرعان ما يعود لارتكاب جرائم أخرى هو مجرم بالعادة، بينما من يرتكب جريمة دون سابق إنذار ولا تخطيط يصنف ضمن خانة المجرمين بالصدفة، وغيره من التصنيفات التي قسمت المجرمين حسب ما يمتازون به من سمات لصيقة بشخصهم وليس بأنواع الجرائم الذي يرتكبونها ولا بقياس درجة خطورتها وسنحاول التعرف على هذه الأصناف من خلال هذا المطلب الذي خصصنا فيه أربعة فروع لدراسة كل صنف على حده.

الفرع الأول: المجرم بالميلاد

يقصد بالمجرمين بالميلاد أو المجرمين بالفطرة الأشخاص اللذين تتوافر في كل منهم خمس خصائص أو أكثر من التي اكتشفها لمبروزو وهؤلاء يميلون إلى الإجرام بطبيعتهم.¹ ولقد أعطى لمبروزو صفات خاصة في نظريته والتي سبق ذكرها خلال هذه الدراسة ولاقت الكثير من الانتقادات كما لا يمكن إنكار ما لها من مزايا فلا شك أن لمبروزو يعتبر الرائد الأول للمدرسة الوضعية لأن تلك المدرسة بنيت على أفكاره وهو الذي نبه الأذهان إلى دراسة جسم الإنسان من الناحيتين العضوية والنفسية لاستخلاص أسباب الجريمة وكان بذلك يرد على المدرسة الفرنسية والبلجيكية Franco belg في علم الإجرام التي اقتصر على تفسير الجريمة بعوامل اجتماعية فقط، كما أن لمبروزو هو أول من قال بحتمية الجريمة واعتبر المجرم بالفطرة مسيراً وليس مخيراً.

¹ يحي خير الله عودة، دراسة في الأنثروبولوجيا الجنائي، ص400.

كما اشترط لمبروزو صفات فيزيولوجية تتمثل في :

- ✓ ضعف الإحساس بالحرارة والبرودة
- ✓ قوة حاسة البصر وضعف حاسة الشم والذوق
- ✓ العسر وعدم الانتظام في الحركات
- ✓ شحوب الوجه والشفاء السريع من الأمراض¹.

ولم يشترط صاحب فكرة المجرم بالميلاد لمبروزو توفر كل هذه الشروط لتصلح
الشخص مجرماً بالميلاد، بل اكتفى بوجود خمس صفات منها في الشخص .

وعلى الرغم من أهمية الفكر الجزائي الايطالي ولا سيما النظرية الوضعية، إلا أن فكرة
المجرم بالميلاد كان صداها أكبر من أثرها بكثير، حيث ثبت تماماً عدم توافر أي صفة من
هذه الصفات في معظم المجرمين، بل على العكس تبين أن هذه الصفات تتوافر بكثرة لدى
أشخاص لم يرتكبوا أ جريمة في حياتهم لهذه الأسباب تعرضت نظرية لمبروزو للعديد
من الانتقادات نذكر من بينها :

أولاً : من حيث أسلوب البحث العدد الذي أجرى عليه وأبحاثه لا يمكن الاعتماد عليه في
إرساء قواعد نظرية علمية ثابتة.

ثانياً : من حيث نطاق البحث : لقد تجاهل لمبروزو دور العوامل الاجتماعية في إنتاج
الظاهرة الإجرامية.

ثالثاً : من حيث النتائج : النتائج التي توصل إليها لمبروزو مشكوك في صحتها ولا يمكن
التسليم بها²

¹ يحيي خير الله عودة، المرجع نفسه، ص 401.

² أسحق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام، علم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، ص 25.

الفرع الثاني: المجرم بالصدفة

تضم هذه الطائفة الأشخاص اللذين لا يتوافر لديهم الميل الطبيعي للإجرام، ولكنهم يتميزون بضعف الوازع الديني الأخلاقي و تنقصهم قوة مقاومة المؤثرات الخارجية فيرتكبون الجرائم حبا في تقليد غيرهم من المجرمين.¹

و المجرم بالصدفة هو شخص لا تتوفر فيه الميول الإجرامية، ويعيش حياة بسيطة عادية، إلا أن هذا الشخص يعاني من ضعف وعدم القدرة على الصبر، فإنه تعرض لظروف قاسية و عجز عن إيجاد حلول لها كالديون والفقر والبطالة، فتراه يرتكب الجريمة و لكن بعد تردد، وغالبا ما يراجع نفسه و يؤنبه ضميره و يشعر دائما بالندم على ما اقترفه من فعل و يرتكب المجرم بالصدفة جريمة بفعل تأثير العوامل الخارجية من دون أن يكون مهياً قبل لذلك فهو يعاني من ضعف خلقي يجعله أكثر استجابة لتأثير تلك العوامل الخارجية من غيره، حيث أن الدافع إلى الجريمة والمانع منه لديه في حالة من التوازن، فهو لا يبحث عن الجريمة بل يقع فيها بسبب مؤثرات خارجية طارئة تجعله يتورط فيها لعجزه عن تقدير الأمور و هذا يقتضي أفراد تدبير خاص له لأجل علاجه والحيلولة دون تحويله إلى مجرم بالعادة وغالبا ما يرتكب المجرم بالصدفة جرائم غير عمدية جرائم سياسية وحمل السلاح وجرائم الصحافة.²

ويرتكب هذا النوع من المجرمين السلوك الإجرامي ويخالف القانون في مناسبات معينة وتحت تأثير بعض الظروف العارضة أو المواقف الضاغطة كما أن هذا النوع يخلو تاريخ حياته من الملامح الجنائية في الطفولة، كما يخلو من مظاهر السلوك المضاد للمجتمع

¹ المرجع نفسه، ص 26.

² محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دراسة تحليلية وصفية موجزة، ط01، 2007 القاهرة، ص 42 .

من الكب، إلى الدرجة التي تبدو فيها جريمته العارضة متناقضة كل التناقض مع تاريخ سلوكه هذا وما عرف عن شخصيته من سوء توافق.¹

الفرع الثالث: المجرم بالعاطفة

هو شخص عفيف طاهر، صافي النفس لكنه في الوقت نفسه سريع الانفعال شديد الحساسية، يقدم على الفعل الإجرامي وذلك لعدة دوافع أهمها الحب، الكره، الغضب الغير وهو شديد الندم ويلوم نفسه بعد اقرار الجريمة، وغالبا ما يكفر عن خطيئته، وقد يصل أحيانا إلى حد الانتحار، ويتميز المجرم بالعاطفة بازدياد درجة حساسيته وحدة تأثره بالانفعالات والعواطف، مما يجعله يستجيب لها بشكل مبالغ فيه فيرجع سلوكه الإجرامي إلى أسباب عاطفية، كالحماس والغيرة والدفاع عن الشرف، وأغلب جرائمه اعتداء على الأشخاص أو جرائم سياسية².

ومنه نستنتج أن المجرم بالعاطفة هو شخص فاقد السيطرة على نفسه من التحكم في أعصابه، يمتلك بداخله من أحاسيس قادرة على تحويله من شخص مسالم إلى مجرم عنيف يسلك سلوكا منحرفا يؤدي به إلى الهاوية عن طريق إيذاء نفسه والمجتمع، فحالته النفسية وما يمر به من مشاعر داخلية سواء غضب أو حب أو كره يترجمه خارجه بسلوك إجرامي³.

الفرع الرابع: المجرم بالعادة

تشمل هذه الطائفة الأشخاص الذين تتوافر فيهم العلامات الخمس للرجع التي ذكرها لمبروزو ولكنهم عادة ما يكتسبون الإجرام منذ حداثتهم وأغلبهم من محترفي السرقة⁴.

¹ محمد حسن غانم، علم النفس والجريمة، ط 01، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008، ص 89.

² محمد صبحي نجم أصول علم الإجرام وعلم العقاب، المرجع السابق، ص 44.

³ محمد صبحي نجم مرجع سابق، ص 45.

⁴ أسحق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام و العقاب، المرجع السابق، ص 25.

والمجرم بالعادة هو المصاب بنقص عقلي وضعف خلقي، فإذا صادف ظروفًا اجتماعية سيئة، كالبطالة أو إدمان الخمر فإنه يعتاد على ارتكاب الجرائم، وهذا الضعف من المجرمين يعتبر مصدرًا مستمرًا للإجرام بسبب طبيعتهم النفسية المستعدة دومًا لارتكاب المزيد من الجرائم، وغالبًا ما يرتكب المجرم المعتاد الفعل الإجرامي أول مرة نتيجة ضعف تصحبه ظروف غير ملائمة ثم لا يلبث أن يعيد الكرة بعد كسر صعوبة المرة الأولى إلى أن تصبح الجريمة من طبيعة معيشته ومصدر رزقه، وهذا التكرار يكسبه تكوينًا ومقومات إجرامية تجعله مجرمًا محترفًا¹.

عند التحدث عن المجرم بالعادة نلاحظ أنه حتى مصطلح العادة يعني التكرار وبالتالي عند هذا المجرم يكون الإجرام في المرة الأولى سلوكًا جديدًا سرعان ما يصبح هذا السلوك المنحرف مألوفًا لديه قد يشعر بالذنب في المرات الأولى لكنه يبرر إجرامه بعد ذلك عن طريق التحجج بالظروف والمؤثرات كسبب يحاول الإقناع به ليتخذ من السرقة مثلاً مهنة له يزاولها بصفة دائمة .

وقد يتجه المجرم إلى إدمان من نوع آخر وهو الإدمان على وسائل التكنولوجيا وبالتحديد نظم المعلوماتية، يصبح أكثر خطراً على المجتمع من حيث وسيلة تنفيذه للجريمة وحتى في طريقة تنفيذها، هذا الإدمان يثير قلق المجتمع الدولي أكثر من أي إدمان آخر.

الفرع الرابع: المجرم المجنون

غالبًا ما يكون مصاب بمرض عقلي أو ذهني يفقد من خلاله الحكم على تصرفاته والقدرة على إدراك ماهية أفعاله وما تقضي إليها من نتائج، مما يقوده لارتكاب جريمته، دون

¹نفيل إبراهيم سعد، طرق مكافحة ظاهرة الإجرام في المجتمع السعودي، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية

أن يدرك حتى أن فعله هذا جريمة، ومثل المجرم المجنون المصابون بالصرع أو بعدم التوازن النفسي والعقلي كالمصابين بالانفصام¹.

وبالتالي المجرم المجنون هو من لا يمكن محاسبته أو متابعته جزائياً على ما يقوم به من أفعال وسلوكات لا يدرك حتى أنها جريمة أو قد لا يكون مدركاً لما معنى جرم، وينتهج سلوكاً إجرامياً بطريقة تلقائية وغير مجهز له فقد يقوم بالرشق بالحجارة مسبباً قتل شخص أمامه دون وعي منه أن ما يقوم به قد يؤدي إلى وفاة وفي أغلب الحالات المجرم المجنون لا يعرف معنى الوفاة، والمجرم المجنون أيضاً قد يتعرض لضغوطات نفسية تؤدي به إلى ارتكاب جريمة فتلقيه للشتم مثلاً من قبل أطفال المدارس قد يدفع به إلى شد أحدهم وخنقه أو دخوله إلى محل تجاري وأخذ مواد لا يدفع ثمنها وعند احتجاج البائع يقوم بتكسير المحل أو الاعتداء على صاحبه بوحشية وكل هذه التصرفات لا شك في أنه لا يدرك عواقبها عند سلوكه إياها².

وقد يلجأ المجرم المجنون إلى استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة و المتطورة لتنفيذ جريمته دون وعي منه بآثار ما يقوم به فيعبت ببرامج قد تكون ذات أهمية على سبيل المثال.

المطلب الثاني: بواعث السلوك الإجرامي

إن الدافع بالأشخاص إلى ارتكاب جريمة قد يكون داخلياً أو خارجياً، فالبعض منها يكمن في شخص المجرم فيكون وراثياً أو لجنسه أو لبيواعث أخرى سنتطرق إليها في هذا المطلب والبعض الآخر قد يكون لدوافع خارجية أثرت سلباً على سلوكه كالمناخ والعوامل

¹ محمد حسن غانم، علم النفس والجريمة، ط 01، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2008، ص 93.

² محمد حسن غانم، علم النفس و الجريمة نفس المرجع، ص 94.

المحيطة به وهناك عوامل كثيرة في هذين الدافعين (الداخلي والخارجي) لكننا سنحاول تسليط الضوء على أهمها وأكثرها تأثيراً على المجرم .

الفرع الأول: دوافع داخلية

المقصود بالدوافع الداخلية أو الدوافع الفردية كما يحلو لبعض العلماء تسميتها هي العوامل المستمدة من شخص المجرم والتي تدفع به إلى ارتكاب الجريمة، هذه العوامل قد تكون فطرية أصلية في الإنسان، كما قد تكون مكتسبة أي يكتسبها الفرد بعد ولادته وسنستعرضها في هذه النقاط :

أولاً: دافع الوراثة:

منذ القدم لاحظ الناس تشابهاً في الخصائص والصفات بين الولد وأبيه وقد قيل الطفل نسخة عن أبيه ووجه الشبه لا يتوقف على الملامح الخارجية فحسب، بل يتعداها إلى الخصال الداخلية.¹

غير أن قدرة الناس في الفراسة والتأمل كانت متفاوتة فمنهم من كان يوقف وجه الشبه على بعض أشكال الوجه والرأس ومنهم من كان يوغل النظر في أعماق النفس ويفحص الحركات ويتحسس النبرات والزفرات لكي يثبت وجه الشبه بين الطفل وأبيه.

وقد نفاجاً أن نرى من حين لآخر شخصاً يسلك سلوكاً غريباً ونصف عمله بالوحشي ونتعجب من أمره فيتداركنا علماء الوراثة ويفسرون لنا أن مثل هذا العمل وإن كان في الحقيقة غريباً بالنسبة إلينا غلاً أنه مطابق لما يفعله أجداده بصفة عادية وطبيعية في عصر من العصور وقد رجع إليه اثر ردة وراثية طرأت عليه لسبب من الأسباب.²

¹ كتروسي نعيمة، الجانب النفسي للمجرم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة ورقلة، 2009 ص 43.

² مكي دروس، الموجز في علم الإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، ص 71، 72.

ثانياً:دافع الجنس :

لقد ثبت علمياً وفق الإحصاءات الجنائية أن إجرام الرجل يختلف كثيراً عن إجرام المرأة وذلك من النواحي الآتية:

أ - من حيث الكم:

ثبت أن إجرام الرجل يفوق خمسة أمثال إجرام المرأة وفي بعض الأحيان يصل إلى عشرة أمثال إجرامها، أو أكثر وفي هذا الصدد أشار الفقيه الفرنسي "جرانييه Granier" أن الإحصاء الفرنسي لعام 1902 أظهر أن نسبة إجرام المرأة تعادل 13% تقريباً من مجموع الجرائم التي ارتكبت في هذا العام ، وبلغت نسبة إجرام المرأة في ألمانيا الغربية 16% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 15% وكذلك الحال في معظم دول العالم .

نلاحظ من خلال الإحصاءات أنها دائماً تؤكد لنا انخفاض إجرام المرأة مقارنة بإجرام الرجل.

ب - من حيث النوع:

دلت الإحصاءات على أن هناك جرائم لا تقع إلا من النساء أو نسبتها أكبر من نسبة الرجال وجرائم أخرى يقل وقوعها من النساء فالمرأة تتفوق على الرجل في جرائم الإجهاض وقتل الأولاد والقتل بالسم ، بينما يتفوق الرجل عليها في جرائم العنف والسرقات والإكراه وجميع الجرائم التي تتطلب قوة جسمانية .

ج- من حيث الوسيلة:

إن وسائل ارتكاب الجرائم متعددة، يغلب على إجرام المرأة استخدام الدهاء والحيلة والخديعة للإيقاع بالفريسة ، في حين يغلب على إجرام الرجال الخشونة والدم والعنف والاعتماد على القوة البدنية والعضلية ، وقد ثبت أن قوة المرأة تعادل نصف قوة الرجل¹.

¹ محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب - دراسة تحليلية وصفية موجزة - المرجع السابق، ص 59،60.

ثالثاً:دافع السن :

حياة الإنسان سلسلة متصلة تبدأ بمولده وتنتهي بوفاته وخلال ذلك يمر الإنسان بمراحل متعددة ينمو فيها تكوينه العضوي والنفسي كما يتغير من حوله من حوله الوسط الاجتماعي به، وهذا النمو والتغيير يتأثر بهما السلوك الإنساني ويؤثران بالتالي على الظاهرة ويقسم العلماء عمر الإنسان إلى أربع مراحل هي :

✓ مرحلة الطفولة

✓ مرحلة الحداثة والمراهقة

✓ مرحلة النضج

✓ مرحلة الشيخوخة¹

ولقد أجريت أبحاث ودراسات إحصائية لتحديد العلاقة بين السن وظاهرة الإجرام وانتهت تلك الدراسات إلى نتائج تعتبر حقائق ثابتة ثم حاول علماء الإجرام تفسير ارتباط الظاهرة الإجرامية بتقدم السن ولكنهم اختلفوا في تعليلهم لذلك الارتباط في حين أثبت دراسات أخرى أجريت في شيكاغو أن الإجرام يبدأ في سن مبكرة في البلاد التي تكثر فيها الجرائم فأغلب جرائمهم يرتكبها الأحداث².

رابعاً: الآفات الاجتماعية كدافع للإجرام:

هناك علاقة ظاهرة جلية بين الإجرام وتعاطي المسكرات والمواد المخدرة فالخمر بكافة أنواعها لها تأثير لا ينكر ليس فقط على حجم الإجرام ونوعه، إنما يمتد هذا الأثر فيصيب الأبناء والأسرة والمجتمع بأكمله، وهذا ما ينطبق أيضاً في الإدمان على المخدرات وتعاطيها.

¹ محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب - دراسة تحليلية وصفية موجزة - المرجع السابق، ص 62.

² أسحق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص 53، 55.

فالسكر والإدمان على المخدرات من العوامل البيولوجية الهامة المهيئة للسلوك الإجرامي ذلك لما لها من تأثير على الجهاز العضوي والنفسي للفرد .

وتتمثل خطورة السكر والإدمان على المخدرات في أن تأثيرهما يمتد من المدمن إلى الجيل اللاحق من أفراد أسرته.¹

خامسا: الذكاء كدافع للإجرام:

إن العلاقة بين الإجرام والذكاء كانت ولا زالت محل خلاف وجدل وتعقيدات تزداد وتتسع وفق التغيرات الخارجية ، فالكثير من ينكر وجود علاقة حقيقية بين مستوى الذكاء الضعيف والإجرام، وقد أدت الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة إلى اكتشاف أن المجرمين يتمتعون بمستوى ذكاء أقل قليلا من المستوى العادي للذكاء الذي يتمتع به جمهور الناس. الخلاصة أن الأذكياء والغير أذكياء يرتكبون جرائم ولا يعتبر مقياسا لإلتباع السلوك المنحرف.²

غير أننا سنلاحظ أنه بالنسبة للمجرم المعلوماتي فإن دافع الذكاء يشكل عنصرا أساسيا لارتكابه الجريمة المعلوماتية بالإضافة إلى عناصر أخرى سنتعرف عليهم لاحقا.

الفرع الثاني: الدوافع الخارجية للسلوك الإجرامي

نقصد بالدوافع الخارجية مجموعة من الظروف والوقائع التي لا تتصل بشخص المجرم أي بتكوينه العضوي أو النفسي وإنما ترجع إلى الوسط الذي يعيش فيه أو البيئة الاجتماعية التي تحيط به ، بحيث تدفعه إلى ارتكاب الجريمة. و هذه العوامل مختلفة متنوعة منها العوامل الطبيعية كتأثير المناخ أو المكان.

¹كيتروسي نعيمة، الجانب النفسي للمجرم، المرجع السابق، ص 47.

² محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دراسة تحليلية وصفية موجزة، المرجع السابق، ص 67-68 .

منها العوامل الاجتماعية كالبيئة الأسرية وبيئة الأصدقاء.. الخ ومنها العوامل الاقتصادية وأهمها الفقر والبطالة إضافة إلى العوامل الثقافية كمستوى التعليم (الأمية) تأثير وسائل الإعلام والعادات و التقاليد وبما أن هذه العوامل متعددة ومختلفة إلا أننا سنستعرض أهمها وذلك لتأثيرها الكبير على الظاهرة الإجرامية وأهم هذه العوامل ما يلي

1 العوامل الجغرافية

تقوم أفكار المدرسة الجغرافية على أساس الربط بين العوامل الطبيعية وظاهرة الإجرام وقد تبين من خلال الدراسات أن هناك علاقة طردية بين الجرائم الواقعة على الأشخاص وبين ارتفاع درجة الحرارة وطول النهار كما أن هذه العلاقة قائمة بين الجرائم الواقعة على الأموال وبين انخفاض درجة الحرارة وطول الليل وهذا ما أطلق عليه قانون الحرارة الإجرامي، كما أشار البعض إلى معدلات الأمطار والرياح والضغط والرطوبة ونوع التربة في العوامل المؤثرة على الإجرام عن طريق ماتحدثه من أثر على شخصية الفرد من الناحية النفسية والعضوية تكون دافعا له إلى ارتكاب السلوك الإجرامي¹

2- العوامل الاجتماعية:

وهي مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس، بهذا المعنى وتقتصر الظروف الاجتماعية هنا على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص بين فئات من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه مدرسته أو الأصدقاء والأصدقاء الذين يختارهم .

¹ عبد الكريم نصار، أساسيات علم الإجرام والعقاب، المرجع السابق، ص 243.

أولاً: الأسرة والمسكن:

هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري منذ أن يفتح عينه على النور، فهي الوعاء الذي يشكل داخلها شخصية الطفل تشكيلاً فردياً واجتماعياً، كما أنها المكان الأنسب الذي تصرح فيه أفكار الآباء والكبار ليطلقها الصغار على مر الأيام فتتشبههم في الحياة¹.

والأسرة القوية المتماسكة التي تقوم على الود والتفاهم بين الوالدين وبين الأولاد يخرج منها شخصية سوية لا تنساق وراء النزاعات الشريرة وتقاوم كل إغراء يدفع بها إلى سلوك سبيل الجريمة، أما الأسرة المفككة بسبب الشجار المستمر بين الوالدين أو غياب أحدهما بسبب الموت أو الطلاق أو الاغتراب للعمل بعيداً عن الأسرة أو عدم التكيف الاجتماعي اضطراب نفسي لدى الطفل وعدم استقراره قد يدفع به إلى الإجرام.

كما يتأثر اختيار المسكن إلى حد كبير بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لرب الأسرة فوجود المسكن ففي حي ذي مستوى رفيع واحتوائه على عدد كافٍ من الأماكن لأفراد الأسرة وتوافر شروط الإضاءة والتهوية اللازمة له تأثير طيب على الحالة الصحية والنفسية لكل أفراد الأسرة كما أن توافر هذه الشروط يرتبط بالدخل المرتفع للأسرة، أما عندما يكون الدخل منخفضاً فتضطر الأسرة إلى الإقامة في حي متواضع ومسكن يتناسب وهذا الدخل المنخفض وغالبا ما يكون هذا المسكن ضيق المساحة رديء الإضاءة والتهوية ويتكدس فيه كل أفراد الأسرة، يضاف إلى ذلك اشتراك أكثر من أسرة في الإقامة في شقة واحدة أو في غرف متجاوزة².

¹ نوري سعدون عبد الله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية العدد الأول، 2011، ص 431.

² نوري سعدون عبد الله، المرجع نفسه، ص 432.

ولا شك أن ظروف مثل هذا السكن يتولد عنها الاحتكاك والمنازعات مع الجيران علاوة على سوء الحالة الصحية والنفسية، وما يصحب ذلك من الاعتياد على الهرب منه أو قضاء اغلب الوقت خارجه والانخراط في جماعات تكون في الغالب ذات ميول إجرامية أو الانزلاق نحو الجرائم الأخلاقية أو جرائم العنف بسبب الازدحام الشديد بين سكان الحي¹.

ثانيا: المدرسة والأصدقاء

هي المجتمع الثاني الذي ينضم إليه الطفل.....،ومن المعلوم أن الطلبة في المدرسة لم يكونوا على درجة واحدة من الثقافة والتعليم ولا من حيث السيرة والسلوك،فقد يوجد طلبة متقدمين في دراستهم وتعليمهم ومثاليين في سلوكهم وسيرتهم،كما يوجد طلبة فاشلين في دراستهم ومنحرفين في سلوكهم وأن همهم الوحيد هو ضياع الوقت والتأثير على زملائهم الطلبة .

وهنا يأتي دور الطالب فان اهتم بدراسته وانضم إلى الفئة الأولى من الطلبة فإنه بالتأكيد سيكون طالبا ناجحا سليما في دراسته سليما في سلوكه بعيدا عن الإجرام،أما إذا لم يهتم بدراسته وفضل ضياع الوقت على الدراسة والتعليم فإنه سيكون منحرفا بعيدا عن الفضيلة قريبا من الجريمة²

ثالثا: العمل

يسمى بالوسط المختار لأن الشخص يطه باليه بإرادته ويلجأ إليه بنفسه، وعلاقة العمل بالظاهرة الإجرامية قد تكون غير مباشرة لأن عمل الشخص وظيفه كانت أو مهنة

¹محمد صبحي نجم، المرجع السابق، ص 74.

²محمد أحمد المشهداني، مرجع سابق، ص 92-93.

هو الذي يحدد مستواه الاقتصادي، وعليه يتوقف مقدار الدخل للفرد فكلما كان الدخل منخفضاً أو معدوماً بسبب البطالة أثر ذلك على سلوك الشخص وربما دفعه للإجرام¹.

رابعاً: الثقافة:

للعوامل الثقافية أهمية كبيرة داخل المجتمع لأنها تعمل على تهذيب النفوس وإنارة العقول إلا أن هذه العوامل قد تكون في ذات الوقت سلاح ذو حدين عندما تكون دافعاً للنزعة نحو السلوك الإجرامي ولعل أهم هذه العوامل هي التعليم، الدين، وسائل الإعلام الانترنيت. فبالنسبة إلى التعليم فله دور وقائي ضد الجريمة لا يمكن إنكاره لما يغرسه في نفوس المتعلمين من قيم اجتماعية وخلقية إلا أنه في ذات الوقت قد يكون عاملاً في ارتكاب الجريمة وخاصة إذا صادف لدى الفرد ميل أو استعداد إجرامي بمعنى أن التعليم ليس هو الدافع لارتكاب الجريمة، وإنما هو يسهل ارتكابها من خلال ما يوفره لدى المتعلم من معلومات أو معارف أدبية أو علمية تساعده على ابتكار أساليب جديدة للإجرام أو في إخفاء معالم الجريمة ويكفي في هذا الخصوص أن نشير إلى أثر التعليم على التقدم العلمي في ارتكاب الجريمة كأن يكون عن طريق المحاليل الكيماوية أو الغازات السامة أو الأسلحة الحديثة فضلاً عن الأجهزة العلمية الحديثة التي تستخدم في ارتكاب بعض الجرائم مثل التزوير والتزييف والسرقة، أما الدين فهو في المقام الأول عقيدة روحية وقيم نبيلة تستقر في أعماق النفس تحت على الخير وتتهى عن الشر وبذلك يكون الدين عاملاً يقف ضد الجريمة وهذا أمر لا شك فيه.²

وبالنسبة إلى وسائل الإعلام فإنها تمثل مجموعة من الوسائل الفنية التي تساعد على نشر الأخبار والآراء والأفكار وغيره وهذه الوسائل قد تكون مرئية أو مسموعة أو مقروءة ولا يخفى ما لهذه الوسائل من دور في تثقيف الأفراد وتكوين وتوجيه الرأي العام إضافة إلى دورها السياسي من خلال مساعدتها للأفراد في مراقبة عمل السلطات العامة في الدولة، ولكن

¹ المرجع نفسه، ص 34.

² محمد أحمد المشهداني، مرجع السابق، ص 95.

على الرغم من أهمية هذه الوسائل إلا أنها من وجهة نظر علماء الإجرام عامل غير مباشر قد يدفع نحو السلوك الإجرامي بواسطة المادة الإعلامية التي تتضمن القتل والعنف والجنس والسرقة وغيره، بالإضافة إلى توافر الاستعداد أو الميل الإجرامي لدى المتلقي بمعنى أن وسائل الإعلام كانت بمثابة المنبه أو المثير لل رغبات المكبوتة.

وفيما يخص الانترنت فإنه اليوم من أهم الوسائل الإعلامية والثقافية نتيجة الخدمات المتعددة التي يقدمها سواء كانت المرئية أو المقروءة أو المسموعة إلا أنه في ذات الوقت سلاح ذو حدين إذا تم استخدامه بشكل سيء كأن يكون عن طريق الدخول إلى المواقع الإرهابية التي هدفها نشر القتل والتدمير أو المواقع الإباحية التي تعمل على نشر الجنس بين الشباب لنشر الانحلال الأخلاقي داخل صفوف المجتمع أو المواقع المتطرفة فكريا أو عقائديا كل هذه المواقع وغيرها عامل دافع للنية نحو السلوك الإجرامي.¹

خامسا : السياسة:

إن الأنظمة الحاكمة أياً كان نوعها تمارس العمل السياسي على مستويين المستوى الأول يسمى بالسياسة الداخلية ، والتي تعمل من خلالها على تنظيم العلاقة بين النظام الحاكم والشعب، أما المستوى الثاني فيسمى بالسياسة الخارجية ، والتي تعمل من خلالها على تنظيم العلاقة مع الدول الأخرى، وكلا النوعين يكون دافع للنية نحو السلوك الإجرامي إذا تهيأت الظروف، المناسبة فبالنسبة إلى السياسة الداخلية لأي دولة بقدر ما تكون سياسة ديمقراطية مستقرة حريصة على تطبيق القوانين بالشكل الذي يحقق العدالة والمساواة بين الأفراد تكون نسبة الجرائم المرتكبة منخفضة، وعلى العكس من ذلك إذا كان النظام السياسي الداخلي غير مستقر بين أطراف العلاقة السياسية فهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة كجرائم القتل بالنسبة إلى الشخصيات السياسية المهمة في الدولة وجرائم تزوير نتائج الانتخابات وجرائم الفساد الوظيفي مثل الرشوة والاختلاس والتزوير وغيرها من الجرائم.

¹ علي العبد الله، مجلة المحقق الحلي للعلوم السياسية والقانونية، العدد الثاني، 2016، ص 292 .

أما على صعيد السياسة الخارجية فالذي يهمننا هو حالة الحرب حيث تزداد نسبة الجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة ،نتيجة الاضطراب الذي تحدثه حالة الحرب في أجهزة الدولة تحديداً الأجهزة الأمنية ،ومن الجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة الجرائم العسكرية مثل العصيان والهروب من الخدمة العسكرية ،كذلك جرائم التموين وتهريب النقد وجرائم الإخلال بقواعد التصدير والاستيراد، فضلاً عن جرائم الخيانة والتعامل مع دول معادية والتجسس وإلى غير ذلك من الجرائم التي تمثل الاستغلال السيئ للظروف والدافع إليها الرغبة في تحقيق الكسب السريع ولو كان ذلك على حساب مصلحة الوطن واستقلاله.¹

نستخلص من خلال هذه الدراسة أن الجريمة على اختلاف تعريفاتها سواء في الفقه الإسلامي أو مختلف العلوم وحتى القوانين الوضعية بما فيها التشريع الجزائري تنظر إلى الجريمة كخطر يهدد أمن المجتمع ولا بد من التصدي له لذلك سنت النصوص القانونية هذا السلوكات، كما اعتبرت مختلف العلوم أنها خروج الفرد عن العادات المجتمعية والأخلاق المتعارف عليها .

والشخص الذي يقوم بهذه الجرائم هو مجرم دفعته الظروف المحيطة به لنهج هذا السلوك أو جرت به إليها عوامل نفسية، وعلى اختلاف تصنيفاته سواء كان مجرماً بالميلاد أم مجرماً بالعاطفة أو غيرها من الأصناف الأخرى تبقى الجريمة فعل منبوذ ومعاقب عليه قانوناً، وبالإضافة إلى هذا النوع من الإجرام العادي احتل مجتمعنا اليوم إجرام من نوع آخر وراء الشبكة العنكبوتية اصطلح على هذا المجرم ب" المجرم الرقمي " أو "المجرم المعلوماتي و هو موضوع دراستنا للفصل الثاني.

¹ علي العبد الله، المرجع السابق، ص 292.

الفصل الثاني

ماهية المجرم المعلوماتي

المبحث الأول: ماهية المجرم المعلوماتي

يمكن القول إن فكرة المجرم المعلوماتي فكرة جديدة في الفقه الجنائي، ففي الجرائم المعلوماتية لا نكون بصدد مجرم عادي، بل نكون أمام مجرم ذي مهارات تقنية وذي علم بالتكنيك المستخدم في نظام الحاسبات الآلية، فخصوية المجرم المعلوماتي سواء أكان طبيعياً أم معنوياً وآلية ارتكابه الجريمة تجعل منه شخصاً يتسم بسمات خاصة تضاف إلى الصفات الأخرى التي يجب أن تتوافر في المجرم العادي، ولعل أهم ما يميز به الشخص المذكور أن يتوافر لديه - كشرط أساسي - (دراية بالمسائل المعلوماتية) ومعرفة كافية بآلية عمل الحاسب الآلي وتشغيله، باعتبار أن الإجرام المعلوماتي ينشأ من تقنيات التدمير الهادئة التي تتمثل بالتلاعب بالمعلومات والكيانات المنطقية أو البيانات، بيد أن ذلك لا يعني إمكانية تصور العنف الموجه ضد النظام المعلوماتي، فقد يكون محل الجريمة إتلاف الحاسب الآلي ذاته، أو وحدة المعالجة المركزية، أي أن ما يمكن الاعتداء عليه قد يكون بهيكلية الحاسبات لا بمعلوماتها المنقلة عبر شبكة المعلومات.

وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث نخصص (المطلب الأول) إلى مفهوم المجرم المعلوماتي بما فيه الطبيعي والمعنوي، ثم يليه (المطلب الثاني) سمات المجرم المعلوماتي .

المطلب الأول: مفهوم المجرم المعلوماتي

في الجريمة المعلوماتية لا نكون بصدد مجرم عادي بل أمام مجرم ذي مهارات تقنية وذي علم بالتكنيك المستخدم في نظام الحاسبات الآلية فخصوية المجرم المعلوماتي سواء كان طبيعياً أو معنوياً وآلية ارتكابه الجريمة تجعل منه شخصاً يتسم بسمات خاصة تضاف إلى الصفات الأخرى التي يجب أن تتوافر في المجرم العادي ولعل أهم ما يميز المجرم المعلوماتي أنه يتوافر لديه خبرة بالمسائل المعلوماتية ومعرفة كافية بآلية عمل الحاسب الآلي و تشغيله باعتبار أن الإجرام المعلوماتي ينشأ من تقنيات التدمير الهادئة التي تتمثل بالتلاعب بالمعلومات والكيانات المنطقية أو البيانات بيد أنه ذلك لا يعني إمكانية تصور العنف الموجه ضد النظام المعلوماتي .

واختلفت أسباب ارتكاب الجريمة المعلوماتية من دوافع داخلية تجلت في الكسب السريع للمال وبين أخرى خارجية أغلبها بدافع الانتقام يرتكبها المجرم المعلوماتي على حسب طائفته التي ينتمي إليها فقد يكون هاكرز أو هاوي كما قد ينتمي لطائفة أخرى أشد خطورة ولقد خصصنا هذا المطلب للتعرف على مدلول المجرم المعلوماتي الطبيعي المعنوي، ثم تبيان الأسباب والدوافع المؤدية لارتكاب الجريمة المعلوماتية من خلال تقسيم المطلب إلى (الفرع الأول) والذي تناولنا فيه تعريف المجرم المعلوماتي الطبيعي بينما (الفرع الثاني) فقد تعرفنا فيه على مفهوم المجرم المعلوماتي المعنوي.

الفرع الأول: تعريف المجرم المعلوماتي

أولاً : المجرم المعلوماتي الطبيعي

لا شك أن الشخص الذي يرتكب الفعل غير المشروع ويعتدي فيه على حق من حقوق الغير بالمعنى الواسع، يعد في نظر القانون مجرماً ويتعرض للعقاب إذا ما اقتترف جريمته، ولذلك فإن العقوبة لكي تحقق هدفها المباشر أو غير المباشر أي تحقيق هدفها في مجال الردع العام أو الخاص، وإذا كنا في مجال الإجرام المعلوماتي من حيث الظروف التي دفعته لارتكاب جريمته وأسبابها وصفاته وذلك حتى يمكن إعادة تأهيله اجتماعياً ويعود إلى حظيرة المجتمع كمواطن صالح ينفع المجتمع ولا يضره.¹

والمجرم المعلوماتي هو المجرم الذي له القدرة على تحويل لغته إلى لغة رقمية وتخزينها واسترجاعها باستخدام الحاسوب الإلكتروني الرقمي وملحقاته ووسائل الاتصال الرقمية وذلك بأداء فعل أو الامتناع عنه مما يحدث اضطرابات في المجتمع الدولي أو المحلي نتيجة لمخالفة قواعد الضبط الاجتماعي محلياً أو دولياً.²

بينما عرفه الدكتور مصطفى يوسف كافي على أنه: "مجرم متخصص وعلى مستوى عال من المهارة والحرفية ولا بد أن يكون كذلك على مستوى عال من التعليم إلا أن ذلك كله لا ينفي عنه صفة الأجرام".

¹ محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، ط 01، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 61.

² خليلي سهام، خصوصية المجرم الإلكتروني، مجلة الفكر، العدد 15، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 405.

والمجرم المعلوماتي يحتاج لممارسة جريمته إلى الولوج غير المشروع على ذاكرة

الحاسب الآلي لكي يلتقط المعلومات المخزنة أو يعدل عليها¹.

ولطالما ارتبطت شخصية المجرم المعلوماتي بصورة الطالب في مجال العلوم المعلوماتية

أو في صورة ذلك الشخص المهووس تقنية المعلوماتية، والذي لا يستهدف من خلاله فعله سوى اختبار قدراته في مواجهة النظم المعلوماتية، غير أن التحول الجذري من حيث مدى خطورة هذه الأفعال دفع و بصفة تدريجية إلى تصنيفها ضمن مجال الاعتداءات التي تندرج في صنف الجريمة المنظمة .

ويعتبر تحديد الملامح الرئيسية لشخصية المجرم المعلوماتي من الأهمية القصوى

التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل شرح الظاهرة الإجرامية في حد ذاتها، و لعل أن

الطريقة المثلى لفعل ذلك هي اعتماد تجميع المجرمين المعلوماتيين الذين يشكلون الحد

الأدنى من الملامح المشتركة في مجموعات وزمر خاصة على الرغم من اختلافهم في

أوصاف أخرى، وإن عدم اعتماد هذا الأسلوب في التصنيف يجعل من أمر تفسير الظاهرة

الإجرامية المعلوماتية أمراً مستحيل، و هو التفسير الملائم لضرورة رسم نموذج للمجرم

المعلوماتي يجتمع فيه أهم الملامح الرئيسية المميزة له عن غيره من المجرمين².

هذا الفاعل قد يقوم بعمله الغير مشروع هذا إما بحسن نية أو سوء نية، فيرتكب

أعمال الإلتلاف أو الاحتيال أو السرقة أو إساءة الأمانة أو الغش أو الاعتداء على مواقع

الإنترنت مثلاً أو تخريب البيانات و المعلومات الموجودة على جهاز آخر، أو تشويه سمعة

شخص أو مؤسسة و نحوها و قد يسبب بفعله الضرر العظيم وقد لا يسبب منه شيئاً³.

¹ مصطفى يوسف كافي، جرائم الفساد - غسيل الأموال، السياحة، الإرهاب الإلكتروني، المعلوماتية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 165.

² ربيعي حسين، المجرم المعلوماتي، شخصيته وأصنافه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، جامعة قسنطينة، 2018، ص 288.

³ أسامة أحمد المناعسة و جلال محمد الزعبي، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية - دراسة مقارنة - ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 75.

ثانيا : تعريف المجرم المعلوماتي المعنوي

أ - موقف الشريعة الإسلامية :

يفهم من كتب الفقهاء أن الشخصيات الاعتبارية للشركات ونحوها تكون مسئولة مسئولية مدنية وجنائية عما يصدر عنها، فقد جعل الفقهاء ناظر الوقف مسئولا عن الوقف و ما يتعلق به من متطلبات تجاه الغير، لذا فإن الشركات تكون مسئولة من شخص مديريا كما تقرر ذلك القوانين الوضعية .

ب - موقف القانون :

نص على الجرائم المستحدثة عن طرق الانترنت في المادة 76 من القانون المصري¹ على أنه: "يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بها وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة. ويكون الشخص الاعتباري مسئولا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم من عقوبات مالية وتعويضات.²

ومنه نستخلص أن المجرم المعلوماتي الاعتباري لا توقع عليها عقوبات سالبة للحرية إنما يكون جزاءه عقوبات مالية بالإضافة لتعويضات يتم الحكم عليه بها نظير اقراره لهذه الجرائم:

العقوبات التكميلية المقررة للمجرم المعلوماتي الاعتباري

تطرق المشرع الجزائري إلى العقوبات التكميلية للشخص المعنوي بالنسبة لجرائم إتلاف نظم المعلومات من خلال نص المادة 18 مكرر (معدلة)³، ولم يخرج المشرع

¹ قانون العقوبات المصري طبقا لأحداث التعديلات بالقانون 95 لسنة 2003م، القانون رقم 58 لسنة 1937 باصدار قانون العقوبات 1.

² حسني عبد السميع إبراهيم، الجرائم المستحدثة عن طريق الإنترنت - دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون - دار النهضة العربية، القاهرة، ص 170.

³ ينظر المادة 18 مكرر معدلة من قانون العقوبات الجزائري.

الجزائري صراحة عن نظيره الفرنسي حيث وضحا هذا الأخير في نص المادة 313-39 من قانون العقوبات الفرنسي سوف نذكر

- حل الشخص المعنوي
- منع ممارسة نشاط أو عدة أنشطة مهنية أو اجتماعية سواء لمدة غير محددة أو لمدة خمس سنوات أو أكثر
- الوضع تحت المراقبة القضائية لمدة خمس سنوات أو أكثر
- الغلق لمدة خمس سنوات أو أكثر للمؤسسة أو عدة مؤسسات ارتكبت هذه الجرائم
- المنع من التعامل مع الأسواق العامة لمدة غير محددة أو لمدة خمس سنوات
- المنع من الدخول في المناقصة العامة لمدة غير محددة أو لمدة خمس سنوات.....¹

وبالتالي نتوصل أن المشرع الجزائري سلك نهج المشرع الفرنسي في وضع نصوص تشريعية خاصة لمواجهة المجرم المعلوماتي الاعتباري بهدف التصدي لأثارها السلبية على المجتمع وتحدياتها الصعبة، وذلك عن طريق سن قوانين في مواجهة الأشخاص الاعتبارية التي تقوم باقتراف هذا النوع من الجرائم بهدف الردع²

الفرع الثاني: دوافع ارتكاب الجريمة المعلوماتية

أولاً : الدوافع الشخصية

ويمكن رد الدوافع الشخصية لدى مرتكب الجرائم المعلوماتية إلى دوافع مالية و دوافع ذهنية أو نمطية.

أ - الدوافع المادية :

يعتبر السعي إلى تحقيق الكسب المالي في الحقيقة غاية الفاعل، وهو من بين أكثر الدوافع تحريكا للجناة لاقتراف الجرائم المعلوماتية، ذلك أن خصائص هذه الجرائم وحجم الربح

¹قوادري صامت بلقاسم، جرائم إتلانف نظم المعلومات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2016
ص 47-48.

² المرجع نفسه، ص 49 .

الكبير الممكن تحقيقه من بعضها خاصة غش الحاسوب أو الاحتيال المرتبط بالحاسوب الذي يتيح تعزيز هذا الدافع بما تحققه من ثراء فاحش، والدليل على ذلك ما حدث في فرنسا سنة 1986 حيث كان العائد من ارتكاب جناية سرقة مع حمل سلاح هو 70000 فرنك فرنسي، في حين أن جريمة الغش في مجال المعالجة الآلية للمعلومات حصل منها الجاني على 670.000 فرنك أي ما يعادل أكثر من 38 مرة.

وإذا انتقلنا للدراسات الحديثة فسنجد أن هذا الدافع يسود غيره ويعكس استمرار اتجاه مجرمي التقنية إلى السعي لتحقيق مكاسب مادية شخصية، وفي مقدمة هذه الدراسات المسحية والإحصائية الدراسات والتقارير الصادرة عن مركز احتيال المعلومات الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

ويعد الدافع المادي من أكثر الدوافع التي تحرك الجاني لاقتراف المعلوماتية وذلك أن الربح الكبير والممكن تحقيقه من خلالها يدفع المجرم إلى تطوير نفسه حتى يواكب كل حديث يطرأ على التقنية المعلوماتية ويقتنص الفرص ويسعى إلى الاحتراف حتى يحقق أعلى المكاسب وبأقل جهد دون أن يترك وراءه أثراً².

ب - الدوافع الذهنية أو النمطية:

غالباً ما يكون الدافع لدى مرتكبو الجرائم المعلوماتية هو الرغبة في إثبات الذات وتحقيق انتصار على تقنية الأنظمة المعلوماتية دون أن يكون لهم نوايا آثمة، ويرجع ذلك إلى وجود عجز في التقنية التي تترك الفرصة لمشيدي برامج النظام المعلوماتي لارتكاب تلك الجرائم، وعليه فإنه يرى البعض: "أن الدافع إلى ارتكاب الجرائم المعلوماتية يغلب عليه الرغبة في قهر النظام أكثر من شهوة الحصول على الربح، ومع أن الدراسات لا تظهر هذه الحقيقة

¹ خالد داودي، الجريمة المعلوماتية، ط 01، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 37، 38.

² ياسمين بونعارة، الجريمة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 2015، ص 10.

على إطلاقها إذ يظهر السعي إلى تحقيق الربح دافعا أكثر تحريكا لجرائم الحاسوب من الرغبة في قهر النظام إلا أن الدافع الأخير يتجسد في نسبة مرتفعة من جرائم الحاسوب¹. وبالتالي يتغلب إثبات ذوات هذا الشخص على ما يملكه من قيم وأخلاق ينساق إلى ارتكاب جريمة معلوماتية خلف شاشات الحاسوب تأثر على المجتمع وتضره وقد لا يكون مدركا لحجم ما سيخلفه فعله .

ثانيا: دوافع خارجية:

يمكن أن يتأثر المجرم المعلوماتي ببعض المواقف قد تكون دافعة له على اقتراف الإجرام المعلوماتي ولا يسعى في ذلك حينها إلا للمتعة والتسلية ولا لكسب المال. ويمكن إبراز أهم هذه الدوافع فيما يلي :

أ - الانتقام من رب العمل وإلحاق الضرر به :

يعد دافع الانتقام من أخطر الدوافع لتي يمكن أن تدفع الشخص على ارتكاب الجريمة لأنه غالبا ما يصدر من شخص يملك معلومات كبيرة عن مؤسسة أو الشركة التي يعمل بها، و يقوم بدافع الانتقام إما نتيجة فصله من العمل أو تخطيه في الحوافز أو الترقية، فهذه الأمور تدفعه إلى ارتكاب الجريمة².

وقد يكون الانتقام مؤثرا في ارتكاب تلك الجرائم، ومثال ذلك قيام محاسب شاب بالتلاعب بالبرامج المعلوماتية بإحدى المنشآت بحيث بعد رحيله من المنشأة بعدة أشهر يتم تدمير البيانات الخاصة بحسابات و ديون المنشأة، ولقد لوحظ أن العاملين في قطاع التقنية أو المستخدمين لها في نطاق قطاعات العمل الأخرى ، يتعرضون على نحو كبير لضغوطات نفسية ناجمة عن ضغط العمل والمشكلات المالية ومن طبيعة علاقات العمل المنفردة في حالات معنية، هذه الأمور قد تدفع إلى النزعة نحو تحقيق الربح لكنها في حالات

¹ خالد قاضي، الجريمة المعلوماتية، المرجع السابق، ص 39.

² بن صالح منصور، السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2014 ص 32.

كثيرة، مثلت قوة محرّكة لبعض العاملين لارتكاب جرائم لحاسوب باعثها الانتقام من المنشأة أو رب العمل¹.

ب - دافع التعاون والتواطؤ:

يكون التعاون والتواطؤ على الإضرار أكثر تكرارا في الجرائم المعلوماتية منه في الأنماط الأخرى للجرائم المستحدثة أو الخاصة أو جرائم أصحاب الياقات البيضاء² فغالبا ما ترتكب هذه الجرائم من متخصص في الأنظمة المعلوماتية يقوم الجانب الفني من المشروع الإجرامي، وشخص آخر من المحيط أو خارج المؤسسة المجني عليها لتغطية عملية التلاعب و تحويل المكاسب المالية، وقد اعتاد المتلصقون على الأنظمة المعلوماتية والحواسيب على تبادل المعلومات بصفة منتظمة حول أنشطتهم.³

ج- أسباب خاصة بالمنشأة المجني عليها:

قد يكون الباعث وراء ارتكاب الجريمة المعلوماتية هو التسامح أو التساهل أو الإهمال لدى المنشأة في تطبيق إجراءات التأمين و المراقبة الإلكترونية، ومعالجة نقاط الضعف الموجود في نظامها الآلي، أو أن تعهد لبعض مسؤوليتها بمزاولة بعض الأعمال الماسة بالأنظمة المعلوماتية وتمنحه الثقة الكاملة في ذلك حيث قد تدفع الثقة العمياء لمحلي ومبرمجي الحاسبات الآلية إلى استخدام النظام لمصلحتهم الخاصة، وذكر الواقع في ذلك أن مستشارا لدى أحد البنوك الكبرى كان يتمتع بثقة مطلقة من جانب هذا البنك، وقد سمحت اختصاصاته بالولوج في مفاتيح إلكترونيين من ثلاثة أساسية للتحكم في التحولات الإلكترونية للنقود من بنك إلى آخر، وقد تمكن بفضل قدراته في مجال المعالجة الآلية للمعلومات و تألفه الشديد مع النظم المعلوماتية من الوصول إلى المفتاح الثالث واستطاع أن

¹ خالد داودي، الجريمة المعلوماتية، المرجع السابق، ص 40.

² أصحاب الياقات البيضاء: مصطلح غربي يطلق على أئتك الذين يقومون بعمل "ذهني" مكتبي مثل المديرين المتخصصين.

³ يوسف عبد النبي الشكري، الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة الجريمة المعلوماتية، جامعة الكوفة:كلية

القانون، العراق، العدد السابع، 2014، ص 115.

ينقل في المجال 10 مليون دولار على حساب بنكي فتح باسمه في سويسرا وقد أُلقي القبض عليه وصدر ضده حكم بالسجن لمدة 06 سنوات¹.

د - دافع التهديد

يتوافر هذا الدافع في حالات الوقوع تحت تهديد و ضغط من الغير في مجالات الأعمال التجارية و الخاصة بالتجسس و المنافسة.

ونذكر في هذا الخصوص موظف يعمل بإحدى مكاتب شركة مشهورة متعددة الجنسيات و التي مركزها مدينة "Simdelfinger" بألمانيا الغربية سابقا حيث كان يتمتع هذا الموظف بسمعة طيبة لدى كل المنشآت العمالية، ولوحظ بعد اختفائه أنه كان يعمل لدى الجواسيس في هذه المجموعة أشأت خصيصا في ألمانيا الغربية من أجل مهاجمة أنظمتها ونجح هذا الحاسوب في نقل معلومات هامة حول منشآتها إلى ألمانيا الشرقية يجب الاعتراف أن الجاسوس كان ضحية ابتزاز وتهديد².

ولا تعتبر الدوافع السابقة الذكر هي الدوافع الوحيدة التي تدفع بالمجرم المعلوماتي إلى ارتكاب الجريمة المعلوماتية، فمثلا قد يعد التسابق الفضائي والعسكري بين الدول دافعا لهذه الجريمة³.

ويمكن اعتبار التنافس السياسي والاقتصادي دافعا لارتكاب هذا السلوك الإجرامي كما أن مناهضة العولمة قد تكون إحدى الأسباب لارتكاب هذا الفعل، فقد تم اختراق النظام المعلوماتي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس سويسرا، وتمت عملية سرقة معلومات سرية تتعلق بعدد من الشخصيات الثرية والمؤثرة التي شاركت في المؤتمر وأرسلت على إحدى الصحف السويسرية .

¹ أحمد عبد اللاه المراغى، الجريمة الإلكترونية ودور القانون الجنائي في الحد منها - دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة - المركز القومي للإصدارات القانونية، ط 1، 2017، ص 42.

² صنور عبد القادر، الجريمة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم 2017 ص 47.

³ حمزة بن عقون، السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011 ص 50.

وأخير لا يمكن حصر أو ذكر كل الدوافع والبواعث التي قد تدفع المجرم المعلوماتي إلى ارتكاب هذا الفعل المجرم .

يمكن القول، أنه وبالرغم من الأهمية القانونية الضئيلة ودوافع المجرم المعلوماتي، كونها لا تعتبر من عناصر التجريم إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك غير أن هذا لا يلغي أهميتها من حيث أنها تساهم في تفسير وتحليل سلوك المجرم المعلوماتي، ومحاولة الوقاية من الجريمة المعلوماتية¹.

المطلب الثاني: سمات المجرم المعلوماتي

عرف القرن الماضي ظهور مصطلح جديد سمي بالثورة المعلوماتية والتي بدورها أحدثت ضجة كبيرة في الأوساط ، حيث جاءت بالكثير من الايجابيات التي تقابلها الكثير أيضا من الآثار السلبية الناتجة عن سوء استخدام نظم المعلومات، فظهر المجرم المعلوماتي مستغلا قمة التطور التكنولوجي لخدمة مصالحه وأهدافه الإجرامية .

ومن خلال هذا المطلب سنقوم باستعراض السمات الخاصة التي يتميز بها المجرم المعلوماتي والتي تميزه عن المجرم التقليدي العادي من خلال فروع نبين فيها كل صفة على حدى .

الفرع الأول: سمة المهارة

المهارة هي إتقان لغة ما أو حرفة ما يولد بها الإنسان أو يكتسبها في حياته، وهي الفن والإبداع في إظهار شيء ما في أجمل صورة
يتمتع مجرمي الانترنت بقدر لا يستهان به من المهارة بتقنيات الحاسوب والانترنت، بل إن بعض مرتكبي هذه الجرائم هم من المتخصصين في مجال معالجة المعلومات أليا، فتنفيذ جريمة الانترنت يتطلب قدرا من المهارة لدى الفاعل الذي قد يكتسبها

¹ حمزة بن عقون، السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، المرجع سابق، ص51.

عن طريق الدراسات المتخصصة في هذا المجال أو عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال التكنولوجيا المعلومات¹.

والمهارة هي أبرز خصائص مجرم تكنولوجيا المعلومات، فتنفيذ الجريمة التقنية يتطلب خصائص مجرم تكنولوجيا المعلومات، فتنفيذ الجريمة التقنية يتطلب قدرا من المهارة يتمتع بها الفاعل والتي قد يكتسبها عن طريق الدراسة المتخصصة في هذا المجال أو عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة أو مجرد التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون مرتكب جريمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة على قدر كبير من العلم في هذا المجال أو تكون لديه خبرة كبيرة، بل إن الواقع العلمي قد أثبت أن بعض أنجح مجرمي تكنولوجيا المعلومات الحديثة لم يتلقوا المهارة اللازمة لارتكاب الجريمة عن طريق التعليم أو الخبرة المكتسبة من العمل في المجال التقني، كما أننا نرى عددا لا بأس به من صور جرائم المعلومات التي يتم ارتكابها عبر وسيلة تقنية أي عندما لا يكون نظام المعلومات الإلكترونية هو هدف الجريمة، لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المعرفة و المهارة لظهور الجريمة أو لإمكانية ظهورها².

وتعد المهارة المتطلبة لتنفيذ النشاط الإجرامي أبرز خصائص المجرم المعلوماتي، والتي قد يكتسبها عن طريق الدراسة المتخصصة في هذا المجال، أو عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات، أو بمجرد التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، إلا أن ذلك لا يعني ضرورة أن يكون المجرم المعلوماتي على قدر كبير من العلم في هذا المجال بل إن الواقع العملي قد أثبت أن بعض أنجح مجرمي المعلوماتية لم يتلقوا المهارة اللازمة لارتكاب الجريمة عن طريق التعليم أو الخبرة المكتسبة من العمل في هذا المجال³.

¹ عمر أبو الفتوح عبد العظيم الحمادي، الحماية الجنائية للمعلومات المسجلة الكترونيا - دراسة مقارنة - دار لنهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص 51.

² جلال محمد الزعبي، أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية - دراسة مقارنة - دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 71

³ خالد داودي، الجريمة المعلوماتية، المرجع السابق، ص 33.

ويتمتع مجرمو الانترنت بقدر لا يستهان به من المهارة بتقنيات الحاسوب الانترنت، بل إن بعض مرتكبي هذه الجرائم هم من المتخصصين في مجال معالجة المعلومات ألياً، فتنفيذ جريمة الإنترنت يتطلب قدراً من المهارة لدى الفاعل التي قد يكتسبها عن طريق الدراسة المتخصصة في هذا المجال أو عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا¹.

الفرع الثاني: سمة الذكاء

تحفظ البعض من الفقه حيال رسم صورة عامة للمجرم المعلوماتي متسمة بصفة الذكاء، وذلك على سند من القول أن بعض أنماط الجريمة المعلوماتية مثل إتلاف الحاسوب الآلي أو تدميره كلياً أو جزئياً، أو سرقة المعلومات المخزنة داخل الحاسب الآلي، لا تحتاج في مرتكبها ن يكون على قدر كبير من الذكاء، لذلك يتميز المجرم المعلوماتي غالباً بالذكاء، حيث أن الجريمة المعلوماتية².

ويعتبر الذكاء من أهم صفات مرتكب الجرائم المعلوماتي، لأن ذلك يتطلب منه المعرفة التقنية لكيفية الدخول إلى أنظمة الحاسب الآلي والقدرة على التعديل والتغيير في البرامج لذلك عادة ما يذكر أن الإجرام المعلوماتي هو إجرام الأذكاء وذلك بالمقارنة بالإجرام التقليدي الذي يميل إلى العف، فهذا المجرم لا يمكن أن ينتمي إلى طائفة المجرمين الأغبياء، فمن يستعين بجهاز الحاسوب للاستيلاء على أسرار بنك أو شركة مخزنة به لا بد أن يتميز بالمستوى الرفيع من الذكاء حتى يمكنه أن يتغلب على كثير من العقبات التي تواجهه في ارتكاب جريمته.

كما تتجلى أهمية صفة الذكاء بالنسبة لمرتكب الجريمة المعلوماتية في عدم استخدامه للعنف في ارتكابه للجريمة، فالسلوك الإجرامي ينشأ من تقنيات التدمير الناعمة

¹ محمد الدايج، الجريمة الإلكترونية في التشريع الجنائي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2016، ص 34.

² حمزة بن عقون، المرجع السابق، ص 30.

فيكفي أن يقوم المجرم المعلوماتي بالتلاعب ببيانات و برامج الحاسب الآلي لكي يمحو يدمر هذه البيانات أو يعطل استخدام هذه البرامج¹ .

والذكاء من أهم صفات مرتكب الجرائم عبر الإنترنت، لأن ذلك يتطلب منه المعرفة التقنية لكيفية الولوج إلى أنظمة الحاسب الآلي والقدرة على تعديل والتغيير في البرامج و ارتكاب جرائم السرقة و النصب، وغيرها من الجرائم التي تتطلب أن يكون مرتكب الجريمة على درجة من الذكاء لكي يتمكن من ارتكاب تلك الجرائم، فمجرم الإنترنت يسعى بشغف إلى معرفة طرق جديدة مبتكرة لا يعرفها أحد سواء ذلك من أجل اختراق الحواجز الأمنية في البيئة الإلكترونية و من ثم نيل مبتغاه² .

ولقد أجرى الفقيه بارك الدراسة على مائة و سبعة وعشرون (127) شخصا من بينهم ثلاثة و ستون (63) طفلا بالولايات المتحدة الأمريكية، بمهارة مع صغار آخرين وجد أن هواة الكمبيوتر يعتبرون أشخاصا أذكيا لغاية و متحمسين و ساعين للانجاز كما أفادت المتابعة لمدة خمسة أعوام على هؤلاء الأطفال لأنهم تفوقوا دراسيا بالجامعة وبوظائف مرموقة³ .

الفرع الثالث: امتلاك باعث متميز

الدافع أو الباعث أو الغرض أو الغاية تعبيرات لكل منها دلالاته الاصطلاحية في القانون الجنائي، تتصل بما يعرف بالقصد الخاص في الجريمة، وهي مسألة تثير جدلا فقهيًا و قضائيا واسعا.

والباعث هو "العامل المحرك للإرادة الذي يوجه السلوك الإجرامي كالمحبة والشفقة والبغضاء والانتقام" ، وهو إذن قوة نفسية تدفع الإرادة إلى الاتجاه نحو ارتكاب الجريمة ابتغاء تحقيق غاية معينة وهو يختلف من جريمة إلى أخرى، تبعا لاختلاف الناس من حيث السن و الجنس و درجة التعليم وغير ذلك من المؤثرات كما يختلف بالنسبة للجريمة الواحدة

¹ غنام محمد غنام، الحماية الجنائية لبطاقة الإئتمان الممغنطة، مؤتمر الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية

دبي، الإمارات، 2003، ص 05

² المرجع نفسه، ص 05 .

³ صنور عبد القادر، الجريمة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2017، ص 37.

من شخص لأهر، وهو الهدف الفوري المباشر للسلوك الإجرامي ويتمثل بتحقيق النتيجة التي انصرف إليها القصد الجنائي¹ أو الاعتداء على الحق الذي يحميه قانون العقوبات². كذلك هو الرغبة في تحقيق الربح المادي بطريقة غير مشروعة يضل هو الباعث الأول وراء ارتكاب الجريمة المعلوماتية، ويرى البعض أيضا ما يخالف ذلك في أن الربح المادي لا يعد هو الباعث في غالب الأحيان على ارتكاب جرائم المعلوماتية وإنما هناك أمور عديدة أخرى في الغالب تكون هي الباعث مثل الانتقام من رب العمل، وأيضاً مجرد الرغبة قهر نظام الحاسب واختراق حاجزه الأمني³.

في دراسة قديمة لإحدى المجالات المتخصصة في الأمن المعلوماتي تعرض لها الفقيه باركر "Parker"⁴ خلصت إلى أن 43 % من حالات الاعتداء عادة نظم المعالجة الآلية المعلن عنها قد بوشرت بهدف اختلاس الأموال وأن 23% من أجل سرقة المعلومات وأن 19 % أفعال إتلاف و أن 15 % سرقة وقت الآلة، أي الاستعمال غير المشروع للحاسب الآلي لأجل تحقيق أغراض شخصية .

أما فيما يتعلق بالرغبة في تحدي و قهر النظام فمن أشهر القضايا المتعلقة بهذه الحالة كان قد تعامل معها مكتب التحقيقات الفيدرالية، أطلق عليها اسم مجموعة الجحيم العالمي تتلخص وقائعها في تمكن مجموعة من الأشخاص من اختراق مواقع البيت الأبيض والشركة الفدرالية الأمريكية والجيش الأمريكي ووزارة الداخلية الأمريكية وقد أدين اثنتين من هذه المجموعة جراء تحقيقات الجهات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهر من

¹ القصد الجنائي هو: اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها ونتيجتها.

² أيمن عبد الله فكري، جرائم نظم المعلومات - دراسة مقارنة - دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، الإسكندرية، ص 115.

³ جزار منصورية، الجريمة المعلوماتية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص 37.

⁴ باركر: هو فقيه وباحث اهتم بالجريمة المعلوماتية بشكل عام والمجرم المعلوماتي بشكل خاص .

التحقيقات أن هذه المجموعات تهدف إلى مجرد الاختراق أكثر من التدمير أو التقاط المعلومات الحساسة¹.

الفرع الرابع: اختيار الوسائل بعناية

الوسيلة يراد بها الإمكانيات التي يتزود بها الفاعل لإتمام جريمته، وفيما يتعلق بالمجرم المعلوماتي فإن الوسائل المتطلبة للتلاعب بأنظمة الحاسب الآلية هي في أغلب الحالات تتميز بالبساطة و السهولة في الحصول عليها، فالمجرم المعلوماتي يتميز بقدرته على الحصول على ما يحتاج عليه أو ابتكار الأساليب التي تقلل من الوسائل اللازمة لإتمام النشاط الإجرامي².

هذه الوسائل قد تكون في غالب الأحيان وسائل بسيطة و سهلة الحصول عليها خصوصا إذا كان النظام الذي يعمل به الكمبيوتر من الأنظمة الشائعة أما إذا كان النظام من الأنظمة غير المألوفة فتكون هذه الوسائل معقدة و على قدر من الصعوبة³.

الفرع الخامس: المجرم المعلوماتي متسلط

يقصد بالسلطة في هذا المجال، جملة الحقوق والمزايا التي يتمتع بها المجرم المعلوماتي والتي تمكنه من ارتكاب جريمته، فكثير منهم لديه سلطة مباشرة أو غير مباشرة في مواجهة المعلومات محل الجريمة، وتتمثل عادة في امتلاك شفرة الدخول على النظام المعلوماتي وإجراء المعاملات، وقد تكون هذه السلطة أحيانا غير مشروعة في حال سرقة شفرة الدخول. وقد يستغل المجرم المعلوماتي المزايا التي توفرها تكنولوجيا المعلومات وسلطته عليها فيدون بيانات وهمية وغير صحيحة و يطلب الحاسوب اعتمادها عند إجراء بعض العمليات و مثالها الموظف المشرف على الموظفين على مصالح المحاسبة و صرف الأجور

¹ بوكريشيدة، جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري المقارن، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص 95.

² فلاح عائشة، خصوصية الجريمة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2016، ص 12.

³ جزار منصورية، المرجع السابق، ص 36.

الذي يمكن أن يدرج أسماء بعض الموظفين الوهميين ضمن قائمة الموظفين ثم يمرر عملية صرف الرواتب و يتولى إيداع رواتب الموظفين الوهميين في حسابه الخاص¹.

والسلطة بمفهوم آخر هي الحقوق والمزايا التي يتمتع بها المجرم المعلوماتي والتي تمكنه من ارتكاب جريمته، فكثير من مجرمي المعلوماتية لديهم سلطة مباشرة أو غير مباشرة في مواجهة المعلومات محل الجريمة .

وقد تتمثل هذه السلطة في الشفرة الخاصة بالدخول إلى النظام الذي يحتوي على المعلومات وأيضا قد تكون السلطة عبارة عن حق الجاني في الدخول إلى الحاسب الآلي إجراء المعاملات، كما أن السلطة قد تكون شرعية من الممكن أن تكون غير شرعية كما في حالة سرقة شفرة الدخول الخاصة بشخص آخر².

المبحث الثاني : أصناف وأنماط المجرم المعلوماتي

يقال أنه ليس هناك أصدقاء في العالم الرقمي، فالمازح بينهم كالحاقد وصغيرهم ككبيرهم لا فرق بين مرتكبي هذا النوع من الجرائم مادام أنها كل تصنف في خانة الجرائم المعلوماتية، وكانت هناك دراسات وأبحاث عديدة في هذا المجال بشقيها، من جهة دراسة لصفات ودوافع ارتكاب هذا النوع من الجرائم، ومن جهة أخرى كانت هناك دراسات قانونية حيث تصدت لها مختلف التشريعات عن طريق سن قوانين داخلية و خارجية لمكافحتها، وما يهمننا في هذه الدراسة هو الشق الأول، وهنا سنتناول الجانب المتمثل في الأصناف المختلفة للمجرمين الذي يرتكبون هذا النوع من الجرائم أو كما يطلق عليهم 'مجرمي المعلوماتية' وأنماطهم" .

المطلب الأول: تصنيفات المجرم المعلوماتي

¹ الهاشمي كسراوي، الجريمة المعلوماتية، مجلة القضاء والتشريع، العدد 07، مركز الدراسات القضائية، تونس، ص 17.

² جزار منصورية، الجريمة المعلوماتية، المرجع السابق، ص 36.

لكي تبلغ العقوبة تحقيق أهدافها، يتوجب أن نضع نصب اهتمامنا على إعادة تأهيله و دمجها في المجتمع ، حتى يعود مواطنا صالحا أي بدافع الردع الخاص، ولا شك أن هذا القول ينطبق على المجرم المعلوماتي كما ينطبق على المجرم العادي .

ويبدو أن الاستخدام المتزايد لأنظمة المعلومات قد خلق لنا تصنيفات جديدة لم تكن موجودة كالهكرز و الكراكرز على سبيل المثال، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على هذه التصنيفات التي احتلت مجتمعا واكتسحت نظمنا المعلوماتية وخرقت بياناتنا الشخصية ومازالت تعبت ببرامج الحاسب الآلي و تهدد أمن الدول من خلال تخصيص فروع متتالية ندرس فيها كل صنف في فرع مخصص.

الفرع الأول : المجرم المعلوماتي شخص محترف

مرة أخرى يختلف الإجرام المعلوماتي عن الإجرام التقليدي الذي يميل عادة على العنف، ومع ذلك إذا كانت الجرائم المقصود وقوعها في بيئة النظام المعلوماتي تتفق أحيانا مع الإجرام التقليدي من حيث تتطلب العنف في سبيل ارتكابها، إلا أن الإجرام المعلوماتي يتميز بأنه ينشأ من تقنيات التدمير الناعمة، وبمعنى آخر يكفي أن يقوم المجرم المعلوماتي بالتلاعب في بيانات وبرامج الحاسب الآلي لكي يمحو هذه البيانات أو يعطل استخدام البرامج ، وليس عليه سوى أن يلجأ إلى زرع فيروسات في هذه البرامج باستخدام القنابل المنطقية أو الزمنية أو برامج الدورة لكي يشل حركة النظام المعلوماتي ويجعله غير قادر على القيام بوظائفه الطبيعية، وقد يصل الأمر إلى حد احتراف الإجرام مما يشكل خطرا كبيرا على المجتمع سواء أكان فردا أو جماعة منظمة أو غير ذلك¹ .

الفرع الثاني : المجرم المعلوماتي شخص عائد للإجرام

¹ محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، ط 1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 67.

يتميز المجرم المعلوماتي بأنه عائد للجريمة دائماً، فهو يوظف مهاراته في كيفية عمل الحواسيب و كيفية تخزين البيانات والمعلومات والتحكم في أنظمة الشبكات في الدخول غير المصرح به مرات ومرات، فهو قد لا يحقق جريمة الاختراق بهدف الإيذاء وإنما نتيجة شعوره بقدرته ومهارته في الاختراق¹.

حيث يعود الكثير من مجرمي المعلومات إلى ارتكاب أخرى في مجال الكمبيوتر انطلاقاً من الرغبة في سد الثغرات التي أدت إلى التعرف عليهم وتقديمهم إلى المحكمة في المرة السابقة، ويؤدي ذلك إلى العود إلى الإجرام، وقد ينتهي بهم الأمر كذلك في المرة التالية إلى تقديمهم إلى المحاكمة².

وتتكون هذه النزعة الإجرامية المتوفرة في المجرم المعلوماتي لتأثره بعوامل عضوية ونفسية صاحبت نشأته ومع اقتران تلك العوامل بعنصر آخر جديد يساعد على استثارة الحالة الإجرامية ويزيد من قدرة عوامل الإجرام وتفوقها على موانع الإقدام وهذا العنصر الجديد هو الذي أكسب الشخص المهارة العلمية والتكنولوجية³.

الفرع الثالث : المجرم المعلوماتي شخص متكيف اجتماعياً

التكيف الاجتماعي يحتوي على حقيقتين الأولى تتمثل في تكيف المجرمين المعلوماتيين فيما بينهم وتعتبر هذه الخاصية امتداد لسمة التخطيط والتنظيم، مثل التكيف الاجتماعي بين مجموعة لها صفات مشتركة مثل "نوابغ صغار المعلوماتية"، ولا شك أنهم يتكيفون في أفكارهم، وهذه الروابط تتعدى النطاق المحلي إلى المجال الدولي .

¹ أمير فرج يوسف، الجريمة الإلكترونية والمعلوماتية والجهود الدولية والمحلية لمكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت ط 01، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2011، ص 120.

² عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي - دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي - دار الكتب القانونية، مصر، 2008 ص 73

³ خالد ممدوح إبراهيم، الجرائم المعلوماتية، ط 2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 135.

أما الحقيقة الثانية، تكمن في تكيف المجرم المعلوماتي الذي لا يضع في نفسه في حالة عداة مع المجتمع الذي يحيط به كما أن تكيف المجرم المعلوماتي مع نفسه يزيده الثقة بأنه خارج إطار الشبهات وهذا الشعور يدفعه إلى التمادي في ارتكاب جريمته¹.

المجرم المعلوماتي لا يضع نفسه في حالة عداة سافر مع المجتمع الذي يحيط به بل أنه إنسان متكيف اجتماعياً، ذلك أنه أصلاً مرتفع الذكاء ويساعده على ذلك عملية التكيف، وما الذكاء في رأي الكثيرين سوى القدرة على التكيف، ولا يعني ذلك التقليل من شأن المجرم المعلوماتي، بل أن خطورته الإجرامية قد تزيد إذا زاد تكيفه الاجتماعي مع توافر الشخصية الإجرامية لديه .

يذكر كذلك بأن الإجرام المعلوماتي قد تمخض عن عوامل مستحدثة في أذهان مرتكبيه حيث يلجأ العديد منهم إلى ارتكاب هذه الجرائم بدافع اللهو أو لمجرد إظهار تفوقهم على الآلة أو على البرامج المخصصة لأمن النظم المعلوماتية، ومن المؤلفون جداً من جهة أخرى ألا يحصلوا على منفعة مالية من جرائمهم ، ولكن يكتفوا بالتفاخر بأنفسهم و أن يظهروا لضحاياهم ضعف أنظمتهم².

فالمجرم المعلوماتي يحيا وسط المجتمع و يمارس عمله في المجال المعلوماتي أو غيره من المجالات الأخرى، أي أنه إنسان اجتماعي وتطبيقاً لذلك فكثير من جرائم المعلوماتية ترتكب بدافع الكبرياء كمستخدم طرد من عمله فيلجأ إلى ارتكاب جريمته أو بدافع النصب أو الحسد أو بدافع اللهو أو لإظهار مدى ما يتمتع به من قدرة على التفوق في مواجهة أمن الأنظمة المعلوماتية، وبالتالي فإنه يكتفي بالتفاخر بين أقرانه أو لمجرد الحصول على منفعة مالية من وراء جريمته³.

¹ بن منصور صالح وكوش أنيسة، السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، المرجع السابق، ص 28.

² عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة الجرائم. ص 76.

³ محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، المرجع السابق، ص 110.

وتعتبر هذه الخاصية امتدادا للمسة التخطيط و التنظيم، حيث أن التكيف الاجتماعي ينشأ بين مجموعة لها صفات مشتركة فمثلا صغار نوابغ المعلوماتية لا شك أنهم يتكيفون في أفكارهم فيما بينهم، وتنشأ بالتالي بينهم صلات وروابط تساعدهم على ارتكاب جرائمهم وتتعدى تلك الروابط والصلات النطاق المحلي بحيث تنشأ بينهم روابط دولية تتفق مع أفكارهم ومنهجهم في استثمار تلك المعرفة والتقدم العلمي، ولا شك أن إقامة المؤتمرات الدولية بين هؤلاء المجموعات خير دليل على وجود تلك الصلات الروابط الدولية بينها .

بالإضافة إلى ذلك أن مجرمي الإنترنت هم عادة أناس اجتماعيين قادرين على التكيف في بيئتهم الاجتماعية، ولا يضعون أنفسهم في حالة عداة مع المجتمع الذي يحيط بهم، بل قادرين على التوافق والتصالح مع مجتمعهم باعتبارهم أناس مرتفعوا الذكاء، بل إن خطورتهم الإجرامية قد تزداد إذا زاد تكيفهم الاجتماعي مع توافر الشخصية الإجرامية لديهم¹

الفرع الرابع : المجرم المعلوماتي شخص متخصص

أهم ما يميز المجرم المعلوماتي أنه مجرم يتمتع بالذكاء الحاد، لا نجد هذا الذكاء في المجرمين التقليديين اللذين في الغالب ما يتركوا أثرا ليدل عليهم، بخلاف المجرم المعلوماتي فقد ألم بجميع الجوانب الفنية والتقنية لجريمته، مما يساعده في التخلص من أدلة إدانته في وقت سريع و بدون جهد يذك، وهذا هو حال أغلب هؤلاء المجرمين، ولكن قد تكون الخبرة لدى المجرم المعلوماتي محدودة فقط في نطاق إمامه بظروف الجريمة . فإذا كانت خبرة المجرم قليلة فالخبرة التي يرتكبها لا تتعدى الإلتلاف أو نسخ البيانات والبرامج، أما إذا المجرم على مستوى عالي من الخبرة فقد يرتكب جريمة اختراق الأجهزة أو جريمة التجسس الإلكتروني أو يزرع الفيروسات² أو يسرق الأموال.

¹ محمد الدايج، الجريمة الإلكترونية في التشريع الجنائي الجزائري، المرجع السابق، ص 37.

² الفيروسات هي: أي برنامج يؤدي إلى إحداث ضرر معين لمستخدم الحاسوب .

وتبين من خلال العديد من القضايا أن المجرمين المعلوماتيين متخصصين، أي أنهم متخصصين في جرائم الإنترنت و الكمبيوتر، كما أن هؤلاء المجرمين قد يتمادوا في جرائمهم إلى حد ارتكابهم الجرائم الخطيرة¹.

والمجرم المتخصص له قدرة فائقة في المهارة و يستغل مداركه و مهاراته في اختراق الشبكات و كسر كلمات المرور أو الشفرات، ويسبح في عالم الشبكات ليحصل على كل غال و ثمين من البيانات و المعلومات الموجودة على أجهزة الحواسيب و من خلال الشبكات²

الفرع الخامس : المجرم المعلوماتي شخص غير عنيف

المجرم المعلوماتي من المجرمين الذين لا يلجئون إلى العنف بتاتا في تنفيذ جرائمهم و ذلك لأنه ينتمي إلى إجرام - الحيلة - فهو لا يلجأ إلى العنف في ارتكاب جرائمه ، وهذا النوع من الجرائم لا يستلزم أي قدرا من العناء للقيام به.³

المطلب الثاني : الأنماط المختلفة للمجرم المعلوماتي

وفقا لدراسات علم الإجرام و من الناحية العملية، فإن كل تقنية مستحدثة ينشأ عنها و في أي لحظة، و في أي مرحلة من مراحل تطور هذه الظاهرة الإجرامية الخاصة بها وينطبق ذلك بوجه خاص على المعلوماتية لأن الإمكانيات المستحدثة التي تقدمها الآلة الإلكترونية من حيث سهولة و سرعة تنفيذ الأفعال الإجرامية، وكذلك إخفاء الأدلة التي تساعد على نشوء الظاهرة .

يوسف خليل يوسف العفيفي، الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني - دراسة تحليلية مقارنة - رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة و القانون، غزة ، فلسطين، 2016، ص 19.

² أمير فرج يوسف، الجريمة الإلكترونية و الجهود الدولية و المحلية لمكافحة جرائم الكمبيوتر و الانترنت، ص 120.

³ جزار منصورية، الجريمة المعلوماتية، المرجع السابق، ص 35.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الجريمة المعلوماتية تختلف قليلا في مضمونها وتنفيذها ومحو آثارها عن تلك الأفعال لخاصة بالإجرام التقليدي حيث تتعدد نماذج تركيبها وتختلف حسب دوافع كل طائفة .

الفرع الأول: الطائفة الأولى (المخترقون أو المتطفلون)¹

الهاكرز عرف هذا المصطلح أول مرة في الستينات على مجموعة من الطلبة يقابله مصطلح "القرصان" في الدراسات العربية، وتجدر الإشارة أن هذا المصطلح في جذوره الأولى لم يكن يطلق على المجرمين بل مر بأربعة أجيال حتى تطور إلى ما هو عليه الآن، فالجيل الأول من الهكرة ظهر في الستينات القرن 20 وتم إطلاقه على المجرمين المبدعين، وهم طلبة الحاسوب و لاتصالات و بصفة أخص طلاب معهد ماساشوستش للتكنولوجيا، والجيل الثاني ظهر في سبعينات القرن الماضي وأطلق على مطوري علوم الحاسوب وتقنية الاتصالات، وفي الثمانينات من القرن المذكور ظهر الجيل الثالث من الهكرة وأطلق هذا المصطلح على مخترقي الألعاب الإلكترونية وحقوق النسخ وهم جيل الحاسوب الشخصي، ثم أخير ظهر الجيل الرابع وهم المجرمون والتافهون وهم في قمة الخطورة الجرمية، و² يعرف الهاكرز بأنه الشخص الذي يقوم بإنشاء وتعديل البرمجيات والعتاد الحاسوبي، ويقصد بهم الشباب البالغ المفتون بالمعلوماتية والحاسبات الآلية، أغلب هذه الطائفة هم من الطلبة والشباب حاصلين على المعرفة في مجال التقنية المعلوماتية

و الباعث الأساسي لهذه الطائفة هو الاستمتاع باللعب والمزاح باستخدام هذه التقنية لإثبات مهارتهم وقدراتهم باكتشاف وإظهار مواطن الضعف في الأنظمة المعلوماتية دون أي إلحاق ضرر بها حيث لديهم الرغبة في المغامرة والتحري والرغبة في الاكتشاف³.

¹ جزار منصورية المرجع السابق، ص 36

² خليلي سهام، خصوصية المجرم الإلكتروني، المرجع السابق، ص 407، 406.

³ فلاح عائشة، خصوصية الجريمة المعلوماتية، المرجع السابق، ص 15

الفرع الثاني: الطائفة الثانية (صغار السن نوابغ المعلوماتية)

فئة صغار السن، أو كما يسميهم بعضهم "صغر نوابغ المعلوماتية" ويصفهم بأنهم السباب البالغ المفتون بالمعلوماتية والحاسبات الآلية، فإن من بينهم في الحقيقة فئة لما تزل دون سن الأهلية مولعين بالحاسبات والاتصالات، وقد تعددت أوصافهم في الدراسات الاستطلاعية والإحصائية، وشاع في نطاق الدراسات الإعلامية والتقنية وصفهم بمصطلح "المتلعثمين"، الدال حسب تعبير أحد الفقهاء على "الصغار المتحمسين للحاسب بشعور من البهجة دافعهم التحدي لكسر الرموز السرية لتركيبات الحاسب" و يسميهم بعضهم كذلك بمجانين، وبالاستناد إلى كثرة استخدامهم لتقنية المعدل و المعدل العكسي الذي يعتمد على الاتصال الهاتفي لاختراق شبكات النظم .

ويثير مجرمو الحاسبات من هذه الطائفة جدلا واسعا، ففي الوقت الذي كثر الحديث فيه عن مخاطر هذه الفئة، على الأقل بمواصلتها العبث بالحاسبات، ظهرت دراسات ومؤلفات تدافع عن هذه الفئة لتخرجها من دائرة الإجرام إلى دائرة العبث وأحيانا البطولة¹.

ومن الأمثلة الشهيرة لجرائم نظم المعلومات التي ارتكبت من هذه الفئة، ما حدث من العصابة الشهيرة التي عرفت باسم "عصابة 414" والتي نسب إليها ارتكاب ستون فعل تعد في الولايات المتحدة الأمريكية على ذاكرات نظم المعلومات ، نجم عنها أضرار كبيرة لحقت بالمنشأة العامة والخاصة، وكذلك تلاميذ المدرسة الثانوية في ولاية "منهاتن" اللذين استخدموا في عام 1980 طرفيات غرف الدرس للدخول إلى شبكة الاتصالات وبيانات كثير من المستخدمين و دمروا ملفات زبائن الشركة الرئيسية في هذه العملية².

وهذه الطبقة من الشباب لديهم قدر لا بأس به من الخبرة المعلوماتية، ومن ثمة فهم يمارسون مواهبهم في استخدام الحاسب الآلي بغرض اللهو أو هواية اللعب من أجل الوصول إلى نظم المعلوماتية سواء الخاصة بالوزارات أو الشراكات العملاقة أو الشركات التجارية أو

¹أيمن عبد الله كافي جرائم نظم المعلومات - دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 109.

²أيمن عبد الله كافي جرائم نظم المعلومات - دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 110

المؤسسات المصرفية، وقد يتطور الأمر بالنسبة لهذه الفئة من الشباب خاصة إذا كان بينهم من لديه علم و معرفة بعملية البرمجة، ومع ذلك فهؤلاء الشباب تكون غايتهم في النهاية مجرد التسلية والملاحظة وليس لديهم كأصل عام دوافع لارتكاب أفعال إجرامية ولكن لا يجب أن نستخف بها لأن خطر الانزلاق هذه الفئة إلى احتراف الأفعال غير المشروعة و ارتكاب الجرائم المعلوماتية هو احتمال قائم ، وعندئذ يتحول من مجرد هاوي صغير للأفعال غير المشروعة إلى محترف لها ¹.

وإذا كان من السهل تصور الإجرام العنيف الموجه ضد النظام المعلوماتي والذي يتجسم في إتلاف الحاسب الآلي أو الدعائم الممغنطة ، والذي قد يحدث أحيانا في إطار الأفعال الإرهابية ، إلا أنه لا يجب استنتاج أن الإتلاف المعلوماتي بحاجة إلى سلوك عنيف فهو ينشأ من تقنيات التدمير الناعمة التي تتمثل في التلاعب بالمعلومات أو الكيانات المنطقية أو البيانات، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير البيانات كليا أو إتلافها جزئيا أو تعييبها أي تكون موجودة ولكن بصور موجودة، يصنف هذا النوع ضمن نوايا المجرمين الذين يخشى عليهم التحول من مجرد الهواية إلى الاحتراف في أفعال اختراق النظم ، كما قد تترتب به منظمة غير مشروعة تعتمد المعلوماتية في جرائمها وتقوم بتجنيد الأمر الذي يجعله مجرما معلوماتيا محترفا ².

الفرع الثالث: الطائفة الثالثة (الجماعات الإرهابية أو المتطرفون)

الإرهاب الإلكتروني هو ظاهرة من ظواهر الاضطراب السياسي في العصر الحديث، وعلى الرغم من أن الإرهاب أي العنف السياسي ضد الشعب ولا بد من القول هنا أن مفهوم الإرهاب هو مفهوم نسبي متطور يختلف من مكان إلى آخر ومن فرد إلى آخر ومن عقيدة أو إلى آخر، ولهذا فمن الصعب أن نقر أو نقول بوجود مفهوم واحد للإرهاب أو للجريمة السياسية أو للعنف السياسي يمكن أن قبل به الجميع .

¹ ابن منصور صالح ، كواش أنيسة ، السلوك الإجرامي المعلوماتي، المرجع السابق، ص 35،36.

² عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، ط 01، 2006، دار الفكر

الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 74.

و أيضا هي الاختراقات التي تكون جزءا من جهد منظم لإرهابيين إلكترونيين، أو وكالات مخابرات أجنبية، أو أي جماعات تسعى لاستغلال ثغرات أمنية محتملة تستهدف هذه النوعية من الهجمات عادة، الأهداف العسكرية غير المدنية.

والتي تتكون من مجموعة الأشخاص الذين لديهم معتقدات و أفكار اجتماعية أو سياسية أو دينية و يرغبون في فرض هذه المعتقدات باللجوء أحيانا إلى النشاط الإجرامي ويرتكز نشاطهم بصفة عامة في استخدام ضد الأشخاص و الممتلكات من أجل لفت الأنظار إلى ما يدعون إليه.¹

ولقد بدأ اهتمام الجماعات الإرهابية، وخاصة التي تتمتع من بينها بدرجة عالية من التنظيم، الاتجاه إلى نوع جديد من النشاط الإجرامي ألا وهو الجريمة المعلوماتية فاعتماد المؤسسات المختلفة داخل الدول على أنظمة الحاسبات الآلية في انجاز أعمالها والأهمية القصوى للمعلومات التي تحتويها في أغلب الأحوال، قد جعل من هذه الأنظمة هدفا لجذب تلك الجماعات، حيث لا تزال الأمثلة في هذا المجال قليلة وإن كان متوقعا تزايدها مستقبلا ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الخصوص قيام إحدى الجماعات الأوربية المعروفة في أوروبا باسم "The Red Brigades" بتدمير مايزيد عن 60 مركزا للمحاسبات الآلية خلال الثمانينات لتلفت الأنظار إلى أفكارها ومعتقداتها.²

و المتطرفون الفكريون طائفة من الناس نزلت بهم عقولهم إلى مستنقع الشطط في التفكير، متطرفون لأفكارهم و آرائهم، ومتجاوزون بذلك كل الحدود المعقولة والمقبولة للتداول والنقاش، وذلك بخصوص قضية أو غاية ليس لها علاقة بمصالحهم الشخصية وهم في سبيل تحقيق ما يعتقدونه، على استعداد لارتكاب أنشطة إجرامية مختلفة، وتخلف وراءها أضرار جسيمة سواء على أفراد من المجتمع أو على قطاعات كاملة منه هادفين من ذلك تحول

¹ جعفر حسن جاسم الطائي، جرائم تكنولوجيا المعلومات، رؤية جديدة للجريمة الحديثة، ط 2007، دار البداية ناشرون وموزعون، ص 173، 172.

² فلاح عائشة، خصوصية الجريمة المعلوماتية، المرجع السابق، ص 16، 17.

المجتمع إلى الأفضل من وجهة نظرهم بدون قيد أو شرط، وعلى ذلك يختلف المجرم العادي عن المجرم المعلوماتي المتطرف، فالأول لا يبغى سوى تحقيق منفعته الشخصية، أما الثاني فيكون مدفوعاً ببعض البواعث التي قد تكون ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو تتعلق بحقوق الإنسان أو مرتبطة بشؤون البيئة أو دينية¹. و يمكن أن نشير هنا إلى منظمة الألويا الحمراء الإيطالية التي استهدفت المعلومات المتعلقة ببعض الهيئات، ومن ذلك اعتدائها على مكتب المرور الرئيسي في إيطاليا - منذ بضع سنوات - مما أدى إلى أضرار جسيمة دمرت معظم المعلومات الخاصة باللوحات المعدنية و رخص القيادة بما فيها النسخ الاحتياطية و ظل الايطاليون لمدة عامين متتاليين لم يكن لديهم أي مستند يثبت ملكيتهم لسياراتهم، أو لم يكن لديهم رخص قيادة صحيحة أو سليمة²

الفرع الرابع: الطائفة الرابعة (الحاقدون أو الساخطون)

هذه الطائفة يغلب عليها عدم توفر أهداف و أغراض الجريمة المتوفرة لدى باقي الطوائف، فهم لا يسعون إلى إثبات المقدرات التقنية و المهارية و بنفس الوقت لا يسعون إلى مكاسب مادية أو سياسية إنما يحرك أنشطتهم الرغبة بالانتقام والثأر كأثر لتصرف صاحب العمل معهم أو لتصرف المنشأة المعينة معهم عندما لا يكونوا موظفين فيها ،ولهذا فإنهم ينقسمون إما إلى مستخدمين للنظام بوصفهم موظفين أو مشتركين أعلى علاقة ما بالنظام محل الجريمة، وإلى غرباء عن النظام تتوفر لديهم أسباب الانتقام من المنشأة المستهدفة في نشاطهم³.

كما أن أعضاء هذه الطائفة لا يتسمون بالمعرفة التقنية الاحترافية، ومع ذلك يشقى الواحد منهم في الوصول إلى كافة عناصر المعرفة المتعلقة بالفعل المخصوص الذي ينوي ارتكابه، وتغلب على أنشطتهم من الناحية التقنية استخدام تقنيات زراعة الفيروسات

¹ سامي علي حامد عياد، الجريمة المعلوماتية وإجرام الإنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 ص 41.

² حمزة بن عقون، السلوك الإجرامي للمجرم، المرجع السابق، ص 41، 42.

³ جلال محمد الزعبي، أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقليدية نظم المعلومات الإلكترونية - دراسة مقارنة - دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، ص 122.

والبرامج الضارة، وتخريب النظام أو إتلاف كل أو بعض معطياته، أو نشاط إنكار الخدمة و تعطيل النظام أو الموقع المستهدف إذا كان من مواقع الانترنت.

بالرغم من أن سمات هذه الطائفة تضعها من حيث الخطورة في مؤخرة جميع الطوائف إذ هم أقل خطورة من غيرهم من مجرمي التقنية، لكن ذلك لا يمنع أن تكون الأضرار التي ألحقت خسائر فادحة بالمؤسسات المستهدفة¹.

و غالبا ما يطلق على هذه الفئة المنتقمون لأن صفة الانتقام و الثأر هو ما تتميز به عن بقية الطوائف، وهي الباعث لتصرفاتهم، لأنها تنطلق ضد أصحاب العمل، والمنشآت التي كانوا يعملون بها، انتقاما من رب العمل على سوء تقديره لهم.

و يرى بعض الباحثين أن أهداف وأغراض الجريمة غير متوفرة لدى هذه الطائفة، فهم لا يهدفون إلى إثبات قدراتهم التقنية و مهاراتهم الفنية، ولا يبغون تحقيق مكاسب مادية أو سياسية و لا يفاخرون أو يجاهرون بأنشطتهم بل يعمدون إلى إخفاء وإنكار أفعالهم ولا يوجد تحديد فئة عمرية لهم، وأغلب أنشطتهم تتم باستخدام تقنيات زراعة الفيروسات والبرامج الضارة لتخريب الأنظمة المعلوماتية، أو إتلاف كل أو بعض معطياته أو المواقع المستهدفة من الإنترنت.²

الفرع الخامس: الطائفة الخامسة (مجرمو الكمبيوتر المحترفون)

تتميز هذه الطائفة بسعة الخبرة و الكفاءة و الإدراك الواسع للمهارات التقنية، كما تتميز بالتنظيم والتخطيط للأنشطة التي ترتكب من قبل أفرادها، ولذلك فإن هذه الطائفة تعد الأخطر من بين مجرمي التقنية حيث تهدف اعتداءاتهم بالأساس إلى تحقيق الكسب المادي لهم أو للجهات التي كلفتهم و سخرتهم لارتكاب جرائم نظم المعلومات كما تهدف اعتداءات بعضهم إلى تحقيق أغراض سياسية والتعبير عن موقف فكري أو فلسفي .

¹ http://www.arablaw.org/DownloadCyberCrimes_General.doc.

² أيمن عبد الحفيظ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية، د، م، د، ب، ن، ص 34.

يتم تقسيم أفراد هذه الطائفة إلى مجموعات متعددة إما تبعا لتخصصهم بنوع معين من الجرائم أو تبعا للوسيلة المتبعة من قبلهم في ارتكاب الجرائم فمثلا نجد طائفة محترفي التجسس الصناعي و هم أولئك الذين يوجهون أنشطتهم إلى اختراق نظم المعلومات التابعة للشركات الصناعية و التجارية إما لحساب أعمال يقومون بها بذاتهم أو في الغالب لحساب منافسين آخرين في السوق و أحيانا لحساب مجموعات القرصنة الدولية¹.

فنجد مثلا طائفة مجرمي الاحتيال و التزوير، وهؤلاء هم الطائفة التي تكون أغراضها متجهة إلى تحقيق مكسب مادي والاستيلاء على أموال الآخرين وضمن هذه الطائفة أيضا ثمة تقسيمات عديدة فمنهم محتالو شبكات الهاتف و محتالو الانترنت وغير ذلك، وحتى في الطائفة الفرعية تتوفر تخصصات لبعضهم كأن يوجه الشخص أنشطته الاحتيالية إلى قطاع المزدادات البضاعة و المنتجات على الانترنت أو في ميدان الاستيلاء على أرقام بطاقات الائتمان والاتجار بها، إلى جانب المعرفة التقنية المميزة والتنظيم العالي والتخطيط للأنشطة المنوي ارتكابها².

والجرائم المعلوماتية لها خطورة خاصة نظرا للتقنية العالية المستخدمة في ارتكابها ، و غموض شخصية مرتكبيها .

ويتعين ملاحظة انه من الصعوبة تصور ما إن كنا في مواجهة مجرمين حقيقيين وذلك بالنسبة لجزء من مرتكبي أفعال غش المعلوماتية، سيما وأن هؤلاء في بداية ارتكابهم لهذه الأفعال يبدون نشاطا ملحوظا، بل كثيرا ما ينظر غليهم بوصفهم مستخدمين مثاليين ويشغل الغالبية منهم مراكز قيادية، ويتمتعون علاوة على ذلك بثقة كبيرة في مجال عملهم، وكثيرا ما يقومون بتغيير وظائفهم أثناء نشاطهم الحرفي .

¹أيمن عبد الحفيظ ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية، المرجع السابق، ص 35.

²أيمن عبد الله الكافي، جرائم نظم المعلومات - دراسة مقارنة - المرجع السابق، ص110.

ويمكن القول أن السمات الخاصة بهؤلاء الأشخاص - مرتكبي الجريمة المعلوماتية - تتطابق كثيرا مع التقنية التي يستعملونها أكثر من تطابقها مع مصالح المنشآت التي يعملون بها.¹

هذه الفئة تعكس اعتداءاتهم ميولات إجرامية خطيرة تنبئ عن رغبتها في إحداث التخريب، ويتميز هؤلاء بقدراتهم التقنية الواسعة و خبرتهم في مجال أنظمة الحاسوب والشبكات، وهم أكثر خطورة من الصنف الأول، فهم يستخدمون برامج التقنية في محاولات لاختراق الأنظمة والأجهزة للحصول على المعلومات السرية أو القيام بعمليات تخريبية معينة، كاختراق مزودات الشركات لحذف و إضافة المعلومات أو لمجرد الإطلاع عليها أو للدخول إلى مزودة خدمة الانترنت والتلاعب بمحتويات الصفحة أو الاستيلاء على أرقام البطاقة الائتمانية و استخدامها، وكذا القيام بمحاولة إزالة أوفك الحماية التي تصنعها شركات إنتاج البرمجيات على برامجها لمنع عمليات النسخ غير القانوني².

كما تعرف هذه الطائفة بالمجرمين البالغين أو المخربين المهنيين و الكراكز التي تتراوح أعمارهم بين 25-45 و التي تتميز بسمات وخصائص محددة ، أنهم ذوي مكانة في المجتمع و أنهم دائما ما يكونوا من المتخصصين في مجال التقنية الإلكترونية.

نستخلص من خلال الفصل الثاني تحديد مفهوم المجرم المعلوماتي من خلال التطرق إلى المجرم المعلوماتي الطبيعي و المعنوي ، بالإضافة إلى تحديد السمات التي يتصف بها المجرم المعلوماتي والتي تميزه عن المجرم التقليدي العادي، فتبين أن هناك خصائص غير موجودة في المجرم العادي كاستعمال العنف مثلا، حيث أن المجرم المعلوماتي هو مجرم البصمة الناعمة كما يقال عنه.

¹ عبد الفتاح بيومي حجازي، مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر الإنترنت، دار الكتب القانونية للنشر والبرمجيات، 2008، ص 44.

² حمزة بن عقون، المرجع السابق، ص 40.

ثم استرسلت بذكر تصنيفات المجرم المعلوماتي وأنماطه المختلفة، من خلال عرضها بالتفصيل في الفروع أعلاه تبعا لكل نمط و نموذج هناك ميزات و صفات تميزه عن نظيره وتجعله إما الأخطر إجراما أو الأقل خطورة، ثم إنهم جميعهم يتأثرون ويؤثرون في المجتمع بشكل سلبي ضار أكثر مما هو إيجابي نافع.

وبصرف النظر عن هذا كله، فإن دراسة المجرم المعلوماتي بكل ما يحيط به من سلوكيات إجرامية ساهمت في تفسير ارتكاب هذا النوع من الجرائم بالتحديد ودوافع وقوعها ومنه إيجاد الحلول المناسبة لمكافحتها والتصدي لها وحتى التقليل منها .

الذاتية

تجلى لنا من خلال دراستنا للمجرم المعلوماتي، أن هذا النوع من المجرمين يعد الأخطر على المجتمع و الدولة ، ذلك لما يتميز به من سمات كالذكاء والمهارة تمكنه من إلحاق أضرار كبيرة في وقت وجيز ودون إحداث أي فوضى أو استعمال أسلحة أو حتى اللجوء إلى العنف الذي يستعين به عادة المجرم التقليدي لتنفيذ جريمته.

وبما أن الجريمة المعلوماتية متميزة عن الجرائم التقليدية بعدة خصائص لعل أهمها طابعها العابر للحدود وأنفردتها بخاصية الجرائم الهادئة التي لا تحتاج لاستخدام العنف عند ارتكابها، هذا ما أدى إلى انعدام و صعوبة اكتشاف آثار هذه الجريمة المستحدثة بما أنها ترتكب في عالم افتراضي عادي، أو صعوبة اكتشاف آثار هذه الجريمة.

ورغم الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال غير أنه لا يمكن حصر خطورة هذا مجرم المعلوماتي فيما تم التوصل إليه لأنه قادر على خلق أشياء جديدة في أي وقت ومتى ما سنحت له الفرصة أو دفعت به الحاجة إلى ذلك.

وبعد إجراء هذه الدراسة لاحظنا أن المجرم المعلوماتي ينفرد عن المجرم التقليدي ويختلف عنه من حيث سمات والدوافع الإجرامية التي دفعت به إلى ولوج عالم الجريمة أو بالنظر إلى السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي الذي يتخذ من تقنية المعلومات كأداة مساعدة لارتكابه أفعاله المجرمة، حيث يظهر ذلك جليا في جرائم العبث بنظم المعلومات وحرمة الحياة الخاصة من خلال التجسس على البيانات الشخصية للأفراد

نتائج الدراسة:

- تعددت وتنوعت تعاريف الجريمة والمجرم كل من منظوره الخاص وحسب تخصصه علم الاجتماع، علم النفس، القانون، لكن هناك إجماع في كونها خطر يهدد المجتمع ويجب وضع حد له عن طريق الجزاء والعقاب.
- وراء المجرم دوافع اجتماعية وأخرى كامنة في داخله إلى جانب أسباب بيولوجية تدفعه لارتكاب الجرائم .

- دراسات وأبحاث علماء النفس والاجتماع ساهمت في تحليل شخصية المجرم العادي وإعطاء جانب إنساني لهذا المجرم من خلال إيجاد الذرائع له لتفسير ارتكابه لجريمة وردها إلى أسباب اختلفت بين مجرم العاطفة ومجرم بالميلاد... الخ
- يختلف المجرم التقليدي عن المجرم المعلوماتي في كون أن الأول يميل في تنفيذ إجرامه إلى استعمال العنف، بينما الثاني(المجرم المعلوماتي) ينفذ جريمته بمجرد لمسات ناعمة على الحاسب الآلي .
- المجرم المعلوماتي على دراية بآليات استخدام جهاز الكمبيوتر وذكاء ومهارة ومعرفة ما يسهل عليه مهمة العبث بنظم المعلومات.
- المجرم المعلوماتي خطر يواجهه العالم وراء الشبكة المعلوماتية.
- طوائف المجرم المعلوماتي وضحت لنا أن هذا المجرم لا ينحصر في فئة عمرية معينة، فالمجرم المعلوماتي قد يكون طفلا عابثا كما قد يكون رجلا بالغا.
- سلوكيات المجرم المعلوماتي أكدت لنا أنها قادرة على أن تصنع الفارق في شخصية هذا المجرم (المجرم المعلوماتي).

التوصيات:

- ✓ ضرورة الخوض في دراسة الجريمة المعلوماتية من خلال التطرق إلى مرتكبها وهو المجرم المعلوماتي كدراسة خاصة وليس فقط دراسة الجريمة المعلوماتية بشكل عام.
- ✓ وجود المجرم المعلوماتي في المجتمع الدولي خطر يهدد الأمن في العالم لذلك لا بد من التطرق له بشكل معمق في الدراسات من حيث مخاطره و أثاره السلبية .
- ✓ الابتعاد عن تقديم الشكر والثناء والمفاخرة بهذا المجرم(المجرم المعلوماتي)و كأنه يقوم بانجاز عظيم يفيد البشرية.
- ✓ في حالة ما إذا كان المجرم مزيجا بين كل الأصناف التي سبق ذكرها في الفصل الثاني يستوجب التحكم في زمام الأمور بعقلانية لأن الشدة لن يجدي معه نفعا فقد

تمتد خطورته لحد المساس بأمن الدولة والتجسس على أجهزتها ومخابراتها العسكرية أو ضرب اقتصادها في السوق العالمية لذلك يتوجب النطق و التعامل بسلاسة .

✓ يستحيل القضاء على المجرم المعلوماتي لاتصاله المباشر بتقنيات التكنولوجيا المتطورة إلا عن طريق القضاء عليها وهذا مستحيل, لذلك يجب على الدولة وضع قوانين صارمة ومشددة لمرتكبي هذا النوع من الجرائم بهدف تحقيق الردع الخاص.

✓ توجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالمجرم ومعرفة أسباب ارتكابه للجريمة سواء أكان مجرماً عادياً أو معلوماتياً مع عدم التساهل فيما كان السبب تافهاً.

✓ إنشاء مراكز تختص بدراسة الجوانب النفسية والاجتماعية المحيطة بالمجرم على الصعيد الوطني.

✓ دراسة إمكانية اعتبار الشخص المعنوي الاعتباري ضمن فئات المجرم المعلوماتي.

✓ إمكانية تشديد العقاب على المجرمين في مجال المعلوماتية عندما يشكلون عصابات إجرامية.

المصادر و المراجع

قائمة المراجع

النصوص القانونية:

- الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو 1966 بصيغته المعدلة إلى غاية سنة 2012 المتضمن قانون العقوبات، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 37 والصادر بتاريخ 2016/06/22.

الكتب

- أحمد عبد اللاه المرأغي: الجريمة الإلكترونية ودور القانون الجنائي في الحد منها - دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة -المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط 1، 2017.
- أحمد محمد الزعبي: أسس علم النفس الجنائي، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط 2013، 1، الأردن.
- اسحق إبراهيم منصور: موجز في علم الإجرام، علم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
- أمير فرج يوسف: الجريمة الإلكترونية والجهود الدولية والمحلية لمكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت.
- باسم شهاب: مبادئ القسم العام لقانون العقوبات، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2007.
- بن صالح منصور : السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية ، 2014 ص 32.
- بوكر رشيدة: جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري المقارن، ط 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.
- جزار منصورية : الجريمة المعلوماتية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016
- جعفر حسن جاسم الطائي : جرائم تكنولوجيا المعلومات، رؤية جديدة للجريمة الحديثة، ط 2007، دار البداية ناشرون وموزعون .
- جلال محمد الزعبي : أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقليدية نظم المعلومات الإلكترونية - دراسة مقارنة - دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- جلال محمد الزعبي: أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية - دراسة مقارنة - دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

- حسني عبد السميع إبراهيم** : الجرائم المستحدثة عن طريق الإنترنت - دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون - دار النهضة العربية، القاهرة.
- خالد ممدوح إبراهيم**: الجرائم المعلوماتية، ط2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004
- خليلي سهام**: خصوصية المجرم الالكتروني، مجلة الفكر، العدد 15، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- ربيبي حسين** : المجرم المعلوماتي، شخصيته وأصنافه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، جامعة قسنطينة، 2018.
- أسامة أحمد المناعسة وجلال محمد الزعبي**: جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية - دراسة مقارنة - ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
- سامي علي حامد عياد**: الجريمة المعلوماتية وإجرام الإنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 .
- صالح حسن الدايري** : أساسيات علم النفس الجنائي ونظرياته، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1 2011، عمان.
- **عبد الفتاح بيومي حجازي** : مبادئ الإجراءات الجنائية في جرائم الكمبيوتر الإنترنت، دار الكتب القانونية للنشر والبرمجيات، 2008.
- عبد الفتاح بيومي حجازي**: مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي النموذجي - دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي - دار الكتب القانونية ، مصر، 2008 .
- عبد الكريم نصار** : أساسيات علم الإجرام والعقاب - دراسة تحليلية اجتماعية في علم الإجرام، جامعة جيهان الخاصة العراق ط1، 2001
- علي العبد الله**: مجلة المحقق الحلي للعلوم السياسية والقانونية، العدد الثاني، 2016.
- فاروق عبد الرحمن مراد**: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض، 1987
- نجيب بواليمان**: الجريمة والعقاب والمسألة السوسولوجية، دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة 2007.
- محمد أحمد المشهداني** : أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهاء الوضعي والإسلامي، دار الثقافة للتصميم والإنتاج ط3، 2011.
- محمد حسن غانم**: علم النفس والجريمة ، ط 01 2008، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

- **محمد شحاتة ربيع وآخرون** : علم النفس الجنائي، دار غريب للنشر و الطباعة والتوزيع، القاهرة تاريخ النشر 2004.

- **محمد صبحي نجم**: أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دراسة تحليلية وصفية موجزة، ط01، 2007 القاهرة

- **محمد علي العريان**: الجرائم المعلوماتية، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.

- **مصطفى يوسف كافي**: جرائم الفساد - غسيل الأموال، السياحة، الإرهاب

الإلكتروني، المعلوماتية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2014 .

الأطروحات و الرسائل و المذكرات:

- **خالد رمزي سالم كريم البزايعة** : جرائم الحرب في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2005.

- **يوسف خليل يوسف العفيفي** : الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني - دراسة تحليلية مقارنة - رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة، فلسطين، 2016.

- **فلاح عائشة** : خصوصية الجريمة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2016

- **كتروسي نعيمة**: الجانب النفسي للمجرم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة ورقلة، 2009

- **محمد الدايج**: الجريمة الإلكترونية في التشريع الجنائي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم 2016،

- **ياسمين بونعارة**: الجريمة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 2015، ص 10.

- **وادري صامت بلقاسم**: جرائم إتلاف نظم المعلومات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2016

- **أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن النويجري** : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، الرياض، ط 2011 .

- **أكرم عبد الرزاق المشهداني** : واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، دراسة تحليلية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مذكرة ماجستير، الرياض، السعودية، ط 1426، 1هـ -2005م

- حمزة بن عقون: السلوك الإجرامي للمجرم المعلوماتي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011
- حيزية حسناوي : مذكرة ماجستير ،أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع،تحليل مضمون جريدة النهار،جامعة باجي مختار عنابة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011.
- صنور عبد القادر : الجريمة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم 2017 .

المجلات:

- نوري سعدون عبد الله : العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية العدد الأول، 2011.
- نفيل إبراهيم سعد : طرق مكافحة ظاهرة الإجرام في المجتمع السعودي، أطروحة دكتوراه،جامعة نايف للعلوم الأمنية 2014
- يوسف عبد النبي الشكري : الجريمة المعلوماتية وأزمة الشرعية الجزائية، مجلة الجريمة المعلوماتية، جامعة الكوفة:كلية القانون، العراق، العدد السابع، 2014.

المجلات و المؤتمرات:

- أمين جابرال شديقات: منصور عبد الرحمن الرشيدى،العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني،مجلة العلوم القانونية،مجلد 43،ملحق 5، 2016
- غنام محمد غنام: الحماية الجنائية لبطاقة الإنتمان الممغنطة،مؤتمر الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية دبي،الإمارات،2003.
- الهاشمي كسراوي : الجريمة المعلوماتية، مجلة القضاء والتشريع، العدد 07، مركز الدراسات القضائية،تونس2014.
- يحي خير الله عودة: دراسة في الأنثروبولوجيا الجنائية ،مجلة الآداب،العدد 107،د ب ن.

المواقع الإلكترونية:

-<http://www.arablaw.org>

-<http://sciences.judisues.ahlamontada.net>

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرافان
03-01	المقدمة
40-04	الفصل الأول: ماهية المجرم
05	المبحث الأول: الجريمة والمجرم
06	المطلب الأول: مفهوم الجريمة والمجرم
06	الفرع الأول: مفهوم الجريمة
10	الفرع الثاني: المجرم في العلوم المختلفة
14	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي
15	الفرع الأول: النظريات العقلية المفسرة للسلوك الإجرامي
20	الفرع الثاني: النظرية الاجتماعية
23	المبحث الثاني: أصناف المجرمين و دوافع ارتكاب الجريمة
24	المطلب الأول: تصنيفات المجرمين
24	الفرع الأول: المجرم بالميلاد
26	الفرع الثاني: المجرم بالصدفة
27	الفرع الثالث: المجرم بالعاطفة
28	الفرع الرابع: المجرم بالعادة
29	الفرع الخامس: المجرم الجنون
30	المطلب الثاني: بواعث السلوك الإجرامي
30	الفرع الأول: الدوافع داخلية للسلوك الإجرامي
34	الفرع الثاني: الدوافع الخارجية للسلوك الإجرامي
73-41	الفصل الثاني: ماهية المجرم المعلوماتي
42	المبحث الأول: ماهية المجرم المعلوماتي
42	المطلب الأول: مفهوم المجرم المعلوماتي

43	الفرع الأول: تعريف المجرم المعلوماتي
47	الفرع الثاني: دوافع ارتكاب الجريمة المعلوماتية
52	المطلب الثاني: سمات المجرم المعلوماتي
52	الفرع الأول: سمة المهارة
54	الفرع الثاني: الذكاء
55	الفرع الثالث: امتلاك باعث متميز
57	الفرع الرابع: اختيار الوسائل بعناية
57	الفرع الخامس: المجرم المعلوماتي متسلط
58	المبحث الثاني: أصناف وأنماط المجرم المعلوماتي
59	المطلب الأول: تصنيفات المجرم المعلوماتي
59	الفرع الأول: المجرم المعلوماتي شخص محترف
60	الفرع الثاني: المجرم المعلوماتي شخص عائد للإجرام
60	الفرع الثالث: المجرم المعلوماتي شخص متكيف إجتماعيا
62	الفرع الرابع: المجرم المعلوماتي شخص متخصص
63	الفرع الخامس: المجرم المعلوماتي شخص غير عنيف
63	المطلب الثاني: الأنماط المختلفة للمجرم المعلوماتي
64	الفرع الأول: الطائفة الأولى
65	الفرع الثاني: الطائفة الثانية
67	الفرع الثالث: الطائفة الثالثة
69	الفرع الرابع: الطائفة الرابعة
70	الفرع الخامس: الطائفة الخامسة
77-74	الخاتمة
82-78	قائمة المراجع
85-83	الفهرس

ملخص المذكرة

يختلف الإجرام باختلاف نوع الجريمة، ويختلف المجرم العادي عن المجرم المعلوماتي أو كما يخلو للبعض تسميته بـ "المجرم الرقمي" نظرا لارتباطه بتقنيات الحاسب الآلي و الشبكة العنكبوتية وتمكنه من التلاعب بها، لتمتعه بقدر كبير من المهارة والذكاء ومعرفة تمكنه من الولوج إليها بسهولة، على غرار المجرم العادي الذي يميل إلى استعمال العنف، وإذا كان المجرم العادي يقوم بتنفيذ جريمته بواسطة أسلحة وآلات حادة فالمجرم المعلوماتي ينفذها بمجرد الضغط على زر واحد بنعومة يؤدي إلى إتلاف نظم المعلومات برمتها وشل حركتها نهائيا .

الكلمات المفتاحية: 1 / الجريمة
2/السيكوباتيين
3/ المجرم المعلوماتي 4/السلوك الإجرامي
5/الهكرز 6/المهارة